الدراسات العليا

تقيم فاعلية سياسات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى مصر

اعداد الباحثة

رشا احمد حسن احمد

باحث دكتوراه ـقسم الاقتصاد ومالية عامة

كلية الحقوق – جامعة المنوفية

ملخص البحث

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوسائل المرغوب فيها في تمويل التنمية الاقتصادية وتسريعها، ولما كانت السياسة الاقتصادية في مصر علقت الكثير من الاعمال على تلك الاستثمارات كمدخل رئيسي للتنمية، فقد قامت بسن العديد من التشريعات واتخذت العديد من الإجراءات التي تمهد استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. والجدير بالذكر ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المضيفة يؤثر على الصادرات التي تتأثر بدرجة الانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، كما ان زيادة الاستثمار الأجنبي تساعد على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات.

Foreign direct investment is a desirable means of financing and accelerating economic development. As Egypt's economic policy has suspended many of these investments as a major input to development, it has enacted many legislation and taken many measures that pave the way for attracting foreign capital. It should be noted that the inflow of foreign direct investment to host countries affects exports, which are affected by the degree of economic openness and other variables, and the increase in foreign investment helps to increase production and thus increase exports.

مقدمة

تعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الوسائل المرغوب فيها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريعها ،ولما كانت السياسة الاقتصادية في عصر علقت الكثير من الآمال علي تلك الاستثمارات كمدخل رئيسي لتنمية ،فقد قامت بسن الكثير من التشريعات ، واتخذت العديد من الاجراءات التي تمد وتشجيع استقطاب رؤوس الاموال سواء العربي منها او الاجنبي وقد احتلت مصر المرتبة الثانية كبلد مضيف للاستثمار الاجنبي من بين دول الوطن العربي في الفترة من ١٩٩١ حتي ١٩٩٦ حيث تدفق نحو ٣١٩٥ مليون دولار كما احتلت مصر المرتبة الرابعة في قائمة الدول النامية من حيث مؤشرات اهمية الاستثمار الأجنبي في النشاط الإقتصادى .

وبلغ نسبة الاستثمار الاجنبى المباشر الداخل الي مصر من مجموع الاستثمار وعلي مستوي العالم ٣٥% عام ١٩٩٠ وارتفعت هذه النسبة الي ٥١% عام ٢٠١٠ كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير مباشر علي الصادرات حيث أنه عندما تزداد تدفقات الاستثمار فإنها تساعد على زيادة الصادرات وكفاءة التصدير .

اولاً: اشكالية البحث

تتركز اشكالية البحث في عدم قدرة الدولة المضيفة للاستثمار علي توفير المستلزمات المطلوبة الامتيازات المشجعة علي استقطاب المستثمرين لا سيما وان دول العالم عامة والدول النامية علي وجه الخصوص باتت تتسابق علي تقديم الامتيازات لتشجيع المستثمرين للقدوم اليها وذلك لان الاستثمار بأصوله المادية الملموسة وغير الملموسة يمكن ان تسهم في عملية التنمية ولا سيما علي الصادرات للدولة المضيفة مما يؤهل تلك الدولة علي الاندماج في عملية العولمة وتتم العمل الدولي.

ثانياُ: منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث علي المنهج العلمي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي علي النحو التالي :-

اولاً: رصد وتحليل البيانات والاحصائيات المتاحة والتقارير الصادرة عن بعض الجهات العالمية والإقليمية.

ثانياً: تناول الدراسات التحليلية والتطبيقية لمفهوم الاستثمارات الاجنبية واثرها علي اقتصاديات الدولة.

ثالثاً: خطة الدراسة

تنقسم الدراسة الي اربعة مباحث

المبحث الاول/ مفهوم الاستثمار الاجنبي واهميته

المبحث الثاني/ تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية الي مصر

المبحث الثالث/ تقيم فاعلية سياسات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر

المبحث الرابع / معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستراتيجية المقترحة لتهيئة المناخ الاستثارى.

المبحث الاول
مفهوم الاستثمار واهميته

اولا: مفهوم الاستثمار

يعرف بانه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك مستقبلي"

عرف الاخرون

التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيم الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية يفعل عامل التضخم بالإضافة الي توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات

تعريف اخر للاستثمار

الاضافة الي الطاقة الانتاجية او الاضافة في رأس المال([1])

[1]-د(شقيري نوري موسي/صالح طاهر الزرقان/وسيم محمد الحداد/مهند فايز الدويكات) ،ادارة الاستثمار ،الطبعة الاولي(٢٠١٢م / ١٤٣٣هـ) ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة / عمان صـ١٨ رقم الايداع ٢٢٨٧ /٢٠١١/٦

*الاستثمار عبارة عن تخصيص الاموال لشراء سلع انتاجية بغية انتاج سلع او خدمات وهذا يفسر لنا من الناحية المالية بالتخلي عن ايرادات مالية سائلة اصلا بالحصول على ايرادات اخري في فترات زمنية متعاقبة([٢]) .

تعريف الاستثمار طبقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ بجمهورية مصر العربية:

الاستثمار:

*هو استخدام المال لإنشاء مشروع استثماري او توسيعه او تطويره او تمويله او تملكه او ادارته بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد([٣])

ثانياً: اهمية الاستثمار

١- زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدي الي زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوي معيشة المواطنين ([٤])
٢- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين
٣- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة
٤- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة
٥- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والاداريين والعمالة الماهرة
٦- انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الاجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي ([٥])

ثالثاً: مجالات الاستثمار

- الاستثمار في المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني
- الاستثمار في المشاريع الصناعية المتاحة للقطاعين العام والخاص

---

[٢]-د . جمال محمد الزناتي / كلية التجارة – جامعة دمنهور ،تنظيم وادارة الاستثمار (عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية العالمية wto تنظيم وادارة ومشروعات وصناديق الاستثمار – الاستثمار في الدول الاجنبية صـ٦) الضوابط الشرعية للاستثمار والتعاملات في البورصة / توزيع مؤسسة شباب الجامعة رقم الايداع ١٣٨٨٢/ ٢٠١٦

[٣]-قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ بجمهورية مصر العربية مادة (١) الفصل الاول – الباب الاول تعريفات صـ٥

[٤] - د(يحيى جويدة / كلية التجارة جامعة القاهرة / المناخ الاستثمارى بين المخاطر والتحديات / الاستثمار الاجنبى المباشر – التحكم في الاستثمار الدولى – الحوكمة الاستثمارية ، توزيع مؤسسة شباب الجامعة رقم ايداع ١٤٥٣٥ / ٢٠١٦ ص(٢٣)

[٥]د.شقيري نوري.مرجع سبق ذكره صـ٢٠

- الاستثمار في مشاريع النقل
- الاستثمار في الاوراق المالية (الاسهم والسندات)
- الاستثمار في المصانع والتجهيزات الضخمة ([٦])

رابعاً: المبادئ التى تحكم الاستثمار:

١- المساواة في الفرص الاستثمارية ومراعاة تكافؤ الفرص بغض النظر عن حجم المشروع ومكانه ودون تمييز بسبب الجنس
٢- دعم الدولة للشركات الناشئة وزيادة الاعمال والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتمكين الشباب وصغار المستثمرين
٣- مراعاة جميع النواحي ذات البعد الاجتماعي وحماية البيئة والصحة العامة
٤- حرية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وحماية المستهلك
٥- اتباع مبادئ الحوكمة والشفافية والادارة الرشيدة وعدم تضارب المصالح
٦- العمل علي استقرار السياسات الاستثمارية وثباتها
٧- سرعة انجاز المعاملات المستثمرين والتيسير عليهم بما يحقق مصالحهم المشروعة
٨- حق الدولة في الحفاظ على الامن القومي والمصلحة العامة

وتسري هذه المبادئ المشار اليها على المستثمر والدولة كل فيما يخص ([٧])

المبحث الثاني
تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية الي مصر

ينصب تركيزنا في هذا الجزء على تحليل حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر في ضوء الآليات الحالية لجذبه ، وفى ضوء حاجة الاقتصاد المصرى لتدفقات هذا الاستثمار ، ويتم تحليل التدفقات ومصادرها الخارجية ووجهتها المحلية خلال فترة الدراسة الممتدة من العام ١٩٩١ وحتى العام ٢٠١٥ .

اولاً : الحاجة الملحة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :

ثمة عوامل كثيرة تحدد مدى حاجة الاقتصاد المصرى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فهناك عوامل مالية تزيد من الحاجة لتلك التدفقات ، مثل حالة العجز في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، واللذان يعكسان فجوة الموارد المحلية التي

[٦] د(جمال محمد الزناتي) ... مرجع سبق ذكره صـ٢٨
[٧] - قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ بجمهورية مصر العربية مادة (٢) الفصل الثانى – الباب الأول أهداف الاستثمار ومبادئة . ص :

يمكن للاستثمار المساهمة في تغطيتها ، وهناك عوامل غير مالية ، مثل الحاجة لنقل التكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة ، والتي غالباً ما تصاحب التدفقات الاستثمارية ، وهناك الحاجة للاستغلال الواسع للموارد الطبيعية من جانب تلك الاستثمارات .[٨]وتتمثل أهم المؤشرات التي تعكس أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر كما هو موضح في الشكل رقم (١) عن الفترة ١٩٩١ – ٢٠١٥ فيما يلى : شهد عجز الميزان التجارى [٩] استقرار نسبياً خلال العقدين الماضيين حول متوسط مقداره ٤,٢ مليار دولار . غير أنه ابتداءاً من العام ٢٠٠٧ حقق ذلك العجز نمواً كبيراً في قيمته ، ثم أخذت قيمته تزيد باستمرار ليصبح في نهاية العام ٢٠١٥ بقيمة ٢٩,٩ مليار دولار أمريكى ، ومن المعلوم أن تدفقات الاستثمار الأجنبي يمكنها أن تساهم في تمويل جانب لا بأس به من ذلك العجز ، وهو ما يزيد من أهمية تنمية تدفقاتها للاقتصاد المصرى .

شكل رقم (١)

تطورات مؤشرات قطاع العالم الخارجي في الاقت

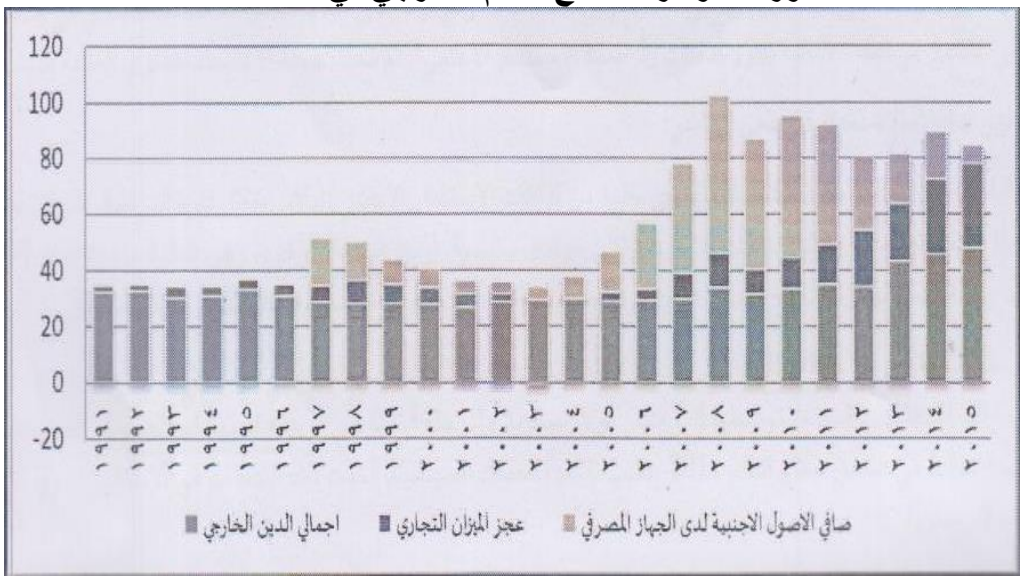

صاد المصرى خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠١٥

المصدر :

[٨] - د. أميرة حسب الله – محددات الاستثمار الأحنبى المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية – رسالة دكتوراه كلية تجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٥ .

[٩] - يتكون الميزان التجارى من الصادرات والواردات السلعية والخدمية ، وينشأ العجز عند تفوق جانب الصادرات على جانب الواردات ، ولمزيد من التفاصيل أنظر : جون هدسون ومارك فرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (السعودية : الرياض ، دار المريخ للنشر ، ١٩٨٧) ، ص ١٨٥-٢٠٥ .

- " التطورات الاقتصادية العالمية ، وتطورات نشاط البنك المركزى المصرى وتطورات القطاع المصرفي ، والتطورات الاقتصادية المحلية " تقرير سنوي موقع البنك المركزى ، تاريخ الدخول للموقع ١٠ مارس ٢٠١٧ .
http://www.cbe.org.eg/ar/Economic Research / publications/ pages/AnnualReport.asp
- عجز الميزان التجارى والذى يمثل صافى التجارة السلع والخدمات وفق بيانات البنك الدولى عن الاقتصاد المصرى ، موقع بيانات البنك الدولى ، تاريخ الدخول للموقع ١٠ مارس ٢٠١٧ :
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators#.
- " بيانات أجمالى الدين الخارجي " بوابة معلومات مصر ، تاريخ الدخول للموقع ١٠ مارس ٢٠١٧.
http://www.eip.gov.eg/nds/nds_view.aspx?id=3672.

حققت المديونية الخارجية خلال العقدين الماضيين استقراراً نسبياً ، فقد ابتدأت بقيمة ٣٢,٣مليار دولار ، كما أخذت في التراجع الطفيف قبل انتهائهما . إلا أنه ابتداءاً من العقد الحالي ، وفى أعقاب التطورات السياسية عقب ثورة يناير ٢٠١١([١٠])، أخذت المديونية الخارجية في التزايد المضطرد مقومة بالدولار الأمريكي لتصل فلا العام ٢٠١٥ الى ٤٨ مليار دولار . ولما كان نمو المديونية الخارجية يزيد الحاجة لموارد دولاريه لخدمة أعبائها (الفوائد والأقساط) ، فإن ذلك يظهر الأهمية الملقاة على عاتق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في توفير تلك الموارد .

وقد انعكست تطورات العجز في الميزان التجارى والدين الخارجي في تراجع صافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ([١١]) ، فبعدما بلغت أعلى قيمة لها خلال العام ٢٠٠٨ أخذت في التراجع لتصل إلى أدنى قيمتها في العام ٢٠١٥ .

وعموماً ، فإن التطور في المؤشرات السابقة يؤكد على أن تدفقات النقد الأجنبي وإن كانت ملحة على طول فترة العقدين السابقين لتمويل احتياجات الاقتصاد المصرى من موارد النقد الأجنبي ، فإن الحاجة لها أصبحت أكثر إلحاحاً بعدما أخذت مؤشرات الاقتصاد الكلى في التراجع في السنوات الثلاثة الأخيرة .

---

[١٠]- شهدت الفترة من بداية العام ٢٠١١ وحتى نهاية فترة الدراسة تقلبات سياسية أعقبت اندلاع ثورة يناير ، أنظر د. أشرف السيد حامد قبالى – الاستثمار الأجنبى المباشر دراسة تحليلية لاهم اتجاهاته في الاقتصاد العالمي – دار الفقه الجامعي – ط٣٦ ، ٢٠ . انظر د. اشرف السيد احمد فيال – الاثمار الأرضي المباشر

[١١] -تتمثل صافي الأصول الأجنبية لدي الجهاز المصرفي في الفرق بين الأصول والخصوم الأجنبية لدي النبك المركزي والبنوك التجارية ، والمزيد من التفاصيل حلو تطول صافي الأصول الأجنبية ، انظر " التطورات الاقتصادية العالمية وتطورات نشاط البنك المركزي المصري وتطورات القطاع المصرفي ، والتطورات الاقتصادية المحلية " تقارير سنوية ، موقع البنك المركزي ، تاريخ الدخول للموقع ١٠ مارس ٢٠١٧ .

ثانيا : الطاقة الفعلية للاقتصاد لجذب الاستثمارات الأجنبية

يفيد تحديد الطاقة الفعلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي في تقييم الآليات التي طبقتها السياسة الأقتصادية لجذبه كما تساعد في تحديد الطاقة الممكنة التي نستطيع الوصول اليها في حالة تطوير هذه الاليات وللوقوف علي الطاقة الفعلية للاقتصاد المصري في جذب الاستثمار الأجنبي ، نتناول في النقاط التالية تطور تدفقات وارصدة الاستثمار الأجنبي ([١٢]) ثم نحدد حصة الاقتصاد المصري العالمية منها .

أ- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :

يُظهر الشكل رقم (٢) ما أمكن للاقتصاد المصري جذبه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة علي ان نظرة سريعة علي هذا الشكل توضح ان تلك التدفقات قد مرت بثلاث مراحل رئيسية أولها

مرحلة الركود ، وهي الفترة ما بين العام ١٩٩١ والعام ٢٠٠٣ وقد اتسمت بركود واضح وتدني شديد في قيمتها اذ انها دارت حول متوسط يقل عن المليار دولار سنويا .

اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الطفرة ، وهي الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٤ وحتي العام ٢٠١٠ حقق الاقتصاد المصري إنجازا ملحوظا ([١٣]) في قيمة تلك التدفقات وقد بلغ متوسطها ٧,٤ مليار دولار سنويا . والمرحلة الثالثة هي مرحلة استيعاب الصدمة فيعدما شهدت لأول مرة قيمة سالبة في التدفقات خلال العام ٢٠١١ بسبب تفاقم الاحداث السياسية اخذت تلك التدفقات في الاستقرار حول متوسط ٥,٤ مليار دولار سنويا .

شكل رقم (٢)
تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠١٧

[١٢]- يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDIعلي انها علاقة طويلة الاجل وسيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي المباشر او المؤسسة الام) علي نسبة لا تقل عن ١٠% من القوة التصويتية في شركة مقيمة في اقتصاد آخر (الشركة الاستثمار الأجنبي المباشر او الشركة التابعة او فروع الشركات الأجنبية) اما رصيد الاستثمار الأجنبي فيتمثل في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للأجانب في تاريخ معين ، للمزيد انظر : د. اشرف السيد فيال – الاستثمار الأجنبي المباشر مرجع سابق ص

[١٣]- تعزو الزيادة التي شهدتها مرحلة الطفرة في التدفقات من الاستثمارات الأجنبية الي العديد من الأسباب ، كالتحسين الحقيقي في مؤشرات مناخ الاستثمار المصري في التقارير الدولية والجهود الحكومية في الترويج الخارجي للاستثمار بيد ان ذلك لا ينفي المسئولية الهامة لتسارع وتيرة خصخصة بعض الشركات والبنوك الحكومية وتملكها للأجانب (حالة بنك الإسكندرية) في تفسير تلك الطفرة . انظر د. نزيه عبدالمقصود عبرولو – محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية – دار الفقة الجامعي ط١ ، ٢٠١٤

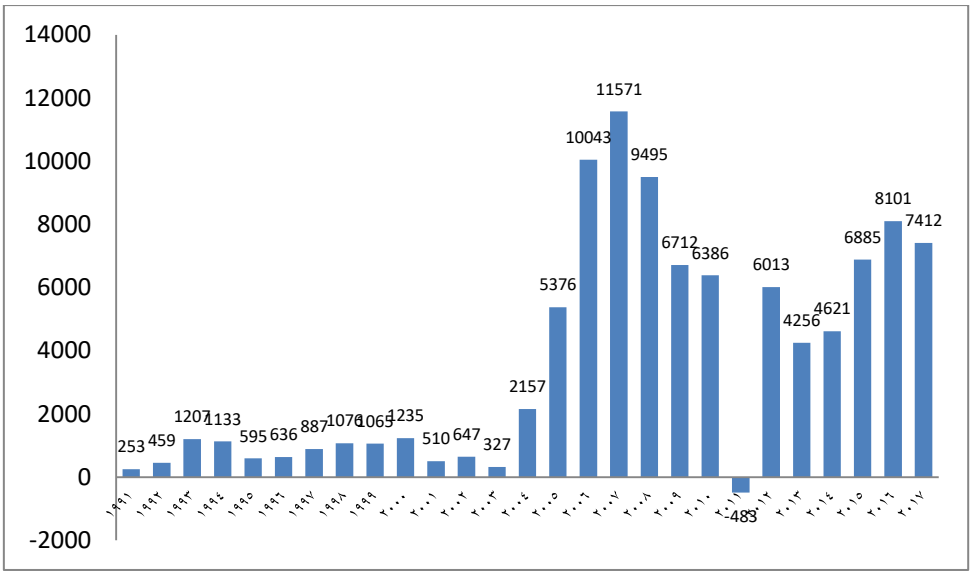

sources unctadstat,availabeat ;http;//unctadstad,unctad,org

ب- تطور الأرصدة الاجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر :

وبطبيعة الحال فقد انعكست التطورات التي شهدتها قيم التدفقات السنوية في الاستثمار الأجنبي المباشر علي قيمة الأرصدة السنوية القائمة في الاقتصاد المصري لتلك الاستثمارات . ويوضح الشكل رقم (٣) الاستقرار النسبي لتلك الأرصدة في مرحلة الركود في التدفقات ثم اخذت في النمو المضطرد ابتداءا من العام ٢٠٠٤ لتصل لاعلي قيمها في العام٢٠١٦.

جدول رقم (١)

تطور ارصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠١٥

السنة	رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد	معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد
١٩٩٠	١١٠٤٣	
١٩٩١	١١٢٩٦	٢,٢٩
١٩٩٢	١١٧٥٥	٤,٠٦
١٩٩٣	١٢٩٦١	١٠,٢٦
١٩٩٤	١٤٠٩٤	٨,٧٤
١٩٩٥	١٤٦٩	٤,٢٣

السنة	رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد	معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد
١٩٩٦	١٥٣٢٦	٤,٣٣
١٩٩٧	١٦٥٧٨	٨,١٧
١٩٩٨	١٧٦٥٤	٦,٤٩
١٩٩٩	١٨٧١٩	٦,٠٣
٢٠٠٠	١٩٩٥٥	٦,٦٠
٢٠٠١	٢٠٤٥٦	٢,٥١
٢٠٠٢	٢١١١٢	٣,٢١
٢٠٠٣	٢١٣٤٩	١,١٢
٢٠٠٤	٢٣٥٠٦	١٠,١٠
٢٠٠٥	٢٨٨٨٢	٢٢,٨٧
٢٠٠٦	٣٩٩٢٥	٣٨,٢٣
٢٠٠٧	٥٠٥٠٣	٢٦,٤٩
٢٠٠٨	٥٩٩٩٧	١٨,٨٠
٢٠٠٩	٦٦٧٠٩	١١,١٩
٢٠١٠	٧٣٠٩٥	٩,٥٧
٢٠١١	٧٢٦١٢	-٠,٦٦
٢٠١٢	٧٨٦٤٣	٨,٣١
٢٠١٣	٨٢٨٩٣	٥,٤٠
٢٠١٤	٨٧٤٨٥	٥,٥٤
٢٠١٥	٩٤٢٦٦	٧,٧٥
٢٠١٦	١٠٢٣٦٥	١٠,٢

***المصدر**

sources unctadstat,availabeat ;http;//unctadstad,unctad,org

جـ حصة الاقتصاد المصري من التدفقات والارصدة العالمية :

ان تحليل الصحة النسبية للاقتصاد المصري من التدفقات والارصدة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر يوضح مدي النجاح او القصور في الآليات التي طبقت لجذب تلك التدفقات خلال فترة الدراسة . ذلك لان القيم المطلقة للتدفقات والارصدة لا تكفي وحدها لتقييم تلك الآليات .

ويظهر الشكل رقم (٤) التطور في الحصة النسبية للاقتصاد المصري في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر واذا اعتمدنا علي نفس التقسيم الذي

اقترحناه سابقا لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فأننا نلاحظ ان فترة الركود في التدفق شهدت تراجعا ملحوظا في حصة الاقتصاد المصري من التدفقات العالمية ، لتصل لادني قيمة لها في العام ٢٠٠٣ . وابتداءا من العام ٢٠٠٤ خلال فترة الطفرة ، عادت حصة الاقتصاد المصري للزيادة لتحقق اعلي نسبة في العام ٢٠٠٦ ([١٤]) ثم اخذت في التراجع المضطرد حتي العام ٢٠١٣ وبعد ذلك اخذت في الزيادة الطفيفة .

ويظهر نفس الشكل تطور الأرصدة القائمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالوضع الدولي . وعلي العكس من التطور في التدفقات فان اكبر قيمة حققها الاقتصاد المصري في حصته من الأرصدة العالمية كانت في بداية فترة الدراسة وخصوصا في العام ١٩٩٣. ثم اخذت تلك النسبة في التراجع الملحوظ لتصل لادني قيمة لها في العام ٢٠٠٤ وبعد ذلك اخذت في الزيادة البسيطة حتي آخر العام ٢٠١٥ إلا انها لم تصل الي المستوي المحقق في العام ١٩٩٣ .

وفي جميع الأحوال فانما يمتلكه من طاقات اذ لم تتجاوز في احسن الاحول ١% من قيمة التدفقات والارصدة العالمية ([١٥]) .

شكل رقم (4):

نسبة التدفقات والأرصدة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى الإجمالي العالمي خلال الفترة 1991–2015

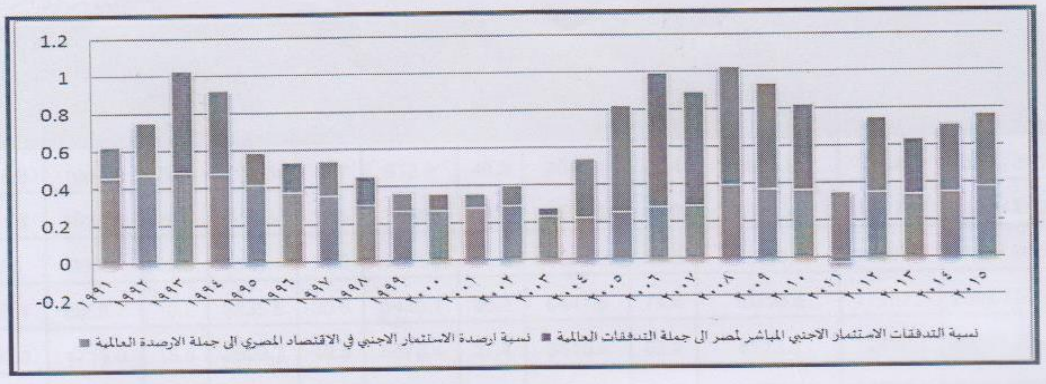

[١٤] - د. فريد احمد قبلان – الاستثمار الاجنبي في الدول العربية الواقع والتحديات – دار النهضة العربية

[١٥]- د. شريف عبدالواحد عبدالبديع دار البابة في الخريطة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة خاصة للحالة المنعقدة – رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة أسيوط .

[١٦]- تمثل الفترة المتاح عنها مصادر التدفقات الجغرافية للاستثمار الأجنبي لبين عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ – ٢٠١٦/٢٠١٥

يسهم التحليل الجغرافي لمصادر الاستثمار الأجنبي المتوطن في مصر في تقييم آليات ترويج الفرص الاستثمارية دوليا ، كما يحدد تحليل الدول الأكثر استثمارا والاهمية النسبية للعلاقات الاستثمارية للاقتصاد المصري والفرص المتاحة لتنميتها في المستقبل . ويوضح الجدول رقم (١) مصادر تلك الاستثمارات فابتداءا من العام ٢٠٠٥ تزايد نصيب الاتحاد الأوروبي في هيكل الاستثمار الوافد الي مصر في مقابل التراجع الكبير في نصيب الولايات المتحدة الامريكية في ذات الهيكل كما تظهر نفس البيانات أيضا الثبات في النصيب النصبي لاستثمارات الدول العربية وان كانت اخذت في التزايد خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦([١٧]) اما حصة باقي دول العالم فقد تراجعت خلال نفس الفترة .

[١٧]- وقعت الدول العربية حزمة اتفاقيات مساندة للاقتصاد المصري ابتداء من اعلام ٢٠١١ في اعقاب الاحداث السياسية وقد حمل الاستثمار الأجنبي شطرا لا بأس به من تلك الاتفاقيات ، لمزيد من التفاصيل حول تلك النقطة : " انظر مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥ " موقع الهيئة العامة للاستعلامات : تاريخ الدخول للموقع ١٠ مارس ٢٠١٧ : . http ://sis.gov.eg/section/409/6668?lang=ar

جدول رقم (٢)

مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ – ٢٠١٥/٢٠١٦

السنوات	تدفقات للداخل	%	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	%	الولايات المتحدة الامريكية	%	الاتحاد الأوروبي	%	الدول العربية	%	باقي دول العالم	%
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٤١٣٤,٥	٩٤,٤	٣٩٠١,٨	٤٩,٣	٢٠٤٠,١	١٩,٧	٨١٢,٩	٥,٢	٢١٣,٦	٢٥,٨	١٠٦٧,٩	
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٩٠٩٧,٩	٦٧,٢	٦١١١,٤	٥٠,١	٤٥٥٣,٥	٣٢,٠	٢٩٥٤,٣	٦,١	٥٥٤,٥	١١,٤	١٠٣٥,٦	
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٣٠٨٤,٣	٨٤,٥	١١٠٥٣,٢	٣٥,٨	٤٦٨١,٣	٣١,٠	٤٠٦١,٠	٢٥,٦	٣٣٥١,٤	٧,٦	٩٩٠,٦	
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٧٨٠٢,٢	٧٤,٤	١٣٢٣٦,٥	٣٦,٢	٦٤٤٧,٨	٣٠,٥	٥٤٣٠,١	١٨,٢	٣٢٣٥,٦	١٥,١	٢٦٨٨,٧	
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٢٨٣٦,١	٦٣,٢	٨١١٣,٤	٢٧,٤	٣٥١٥,٠	٤٣,٥	٥٥٧٨,٤	١٥,٨	٢٠٢٩,٧	١٣,٣	١٧١٣,٠	
٢٠٠٩/٢٠١٠	١١٠٠٨,١	٦١,٤	٦٧٥٨,٢	١٢,٩	١٤٢٤,٩	٦١,٥	٦٧٧٠,٥	١٣,١	١٤٣٩,٥	١٢,٥	١٣٧٣,٢	
٢٠١٠/٢٠١١	٩٥٧٤,٤	٢٢,٩	٢١٨٨,٦	١٨,٧	١٧٩٠,٥	٦٣,٩	٦١١٤,٥	١١,٠	١٠٥٢,٦	٦,٤	٦١٦,٨	
٢٠١١/٢٠١٢	١١٧٦٨,١	٣٣,٨	٣٩٨٢,٢	٤,٩	٥٧٧,٦	٨٠,٨	٩٥١٠,٤	١٠,١	١١٨٥,٧	٤,٢	٤٩٤,٤	
٢٠١٢/٢٠١٣	١٠٢٧٣,٦	٣٦,٥	٣٧٥٣,٣	٢١,٢	٢١٨٢,٩	٥٤,٧	٥٦٢٤,٦	١٤,٢	١٤٥٦,٤	٩,٨	١٠٠٩,٧	
٢٠١٣/٢٠١٤	١٠٨٥٥,٨	٣٨,٥	٤١٧٨,٢	٢٠,٥	٢٢٣٠,٣	٦٠,٩	٦٦١٠,٠	١١,٩	١٢٩٠,١	٦,٧	٧٢٥,٤	
٢٠١٤/٢٠١٥	١٢٥٤٦,٢	٥٠,٥	٦٣٧٩,٨	١٦,٩	٢١١٥,٨	٥٢,٠	٦٥٢٢,٥	٢١,٣	٢٦٦٧,٥	٩,٩	١٢٤٠,٤	
٢٠١٥/٢٠١٦	١٢٤٣٤,٣	٥٥,٠	٦٨٣٨,٢	٦,٥	٨٠٦,٧	٦٣,٢	٧٨٦٣,٥	١٨,٣	٢٢٧٦,٦	١٢,٠	١٤٨٧,٥	

المصدر :

" بيانات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر " بيانات موقع البنك المصري ، تاريخ الدخول للموقع ١٠ مارس ٢٠١٧ :

http://www.cbe.org.eg/_layouts/xlviewer.aspx?id=Time%20Series%20Documents/Net%20Foreign%20Direct%20Incestment/Net_Foreign_Direct_Inestment_in_Egypt_(FDI)_by_country_Annual.xlsx&DefaultItemOpen=1

رابعا : توطن الاستثمار الأجنبي في مصر :

نحاول الان رسم صورة واضحة عن توطن الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافيا وقطاعيا في الاقتصاد المصري خلال الفترة من العام ١٩٩١ وحتي العام ٢٠١٦ لان ذلك يفيد لاحقا في تقييم الاليات التي طبقت لجذب تلك الاستثمارات .

أ- التوطن الجغرافي :

ونقصد به الوجهة الجغرافية التي قصدها الاستثمار الأجنبي المباشر حين تدفق الي مصر . ويظهر الشكل رقم (٥) تركز اغلب الاستثمارات في محافظة القاهرة اذ بلغ نصيبها العددي ١١,٦ الف شركة من اجمالي ٢٨,٤ الف شركة كما بلغت حصتها في التدفقات ٢٩,٢ مليار دولار من اجمال ٧٦,٥ مليار دولار . واتت محافظة الجيزة في

المرتبة الثانية في الوجهات المفضلة لتوطن الاستثمار الأجنبي المباشر حيث حصلت علي عدد ٧,١ الف شركة وبقيمة تدفق ١٨٠٥ مليار دولار خلال نفس الفترة [١٨]

علي ان النصيب النسبي المرتفع لمحافظتي القاهرة والجيزة في الوجهات الاستثمارية المفضلة يعني في المقابل تراجع نصيب باقي المحافظات فقد بلغ نصيبهما ٦٥,٨% من جملة شركات الاستثمار الأجنبي كما بلغت حصتها في قيمة التدفق ٦٢,٣% أي انهما يستأثران بما يقرب من ثلثي التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر ويتركان لباقي المحافظات الثلث فقط . كما يعني ذلك ان الاقتصاد المصري يعاني من تركز في الهيكل الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وهو ما يقلل الأثر الانتشاري للنمو الاقتصادي المصاحب لتلك التدفقات.

[١٨]- إبراهيم متولي حسن – دور جوائز الاستثمار تعجيل النمو الاقتصادي – دار الفكر الجامعي – ٢٠١١ ص٨٩

شكل رقم (٤)

الوجهات الجغرافية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠١٦

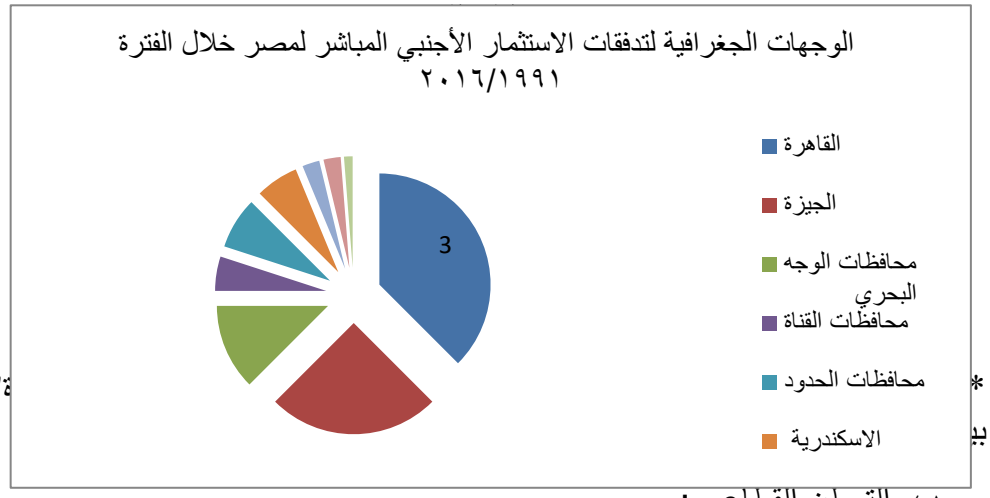

ب- التوطن القطاعي :

نقصد بالتوطن القطاعي الوجهة التي قصدها الاستثمار الأجنبي المباشر حين تدفق الي الاقتصاد وتعكس بيانات الجدول رقم (٢) سيطرة قطاع الخدمات علي اغلب تلك الاستثمارات من حيث العدد ، اذ بلغ نصيبه ١٠,٣ آلاف شركة من إجمالي ٢٨,٤ الف شركة واتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية عدديا فقط استحوذ علي عدد ٧,٧ الف شركة ومن حيث النصيب النسبي لقيمة التدفقات احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولي بحصة ٢٤ مليار دولار من اجمالي ٧٦,٥ مليار دولار تلاه قطاع الخدمات بحصة ١٣,١ مليار دولار ثم قطاع الانشاءات بحصة ١٠,٢ مليار دولار خلال تلك الفترة .

وبمنطق مماثل لما ذكرناه في التوطن الجغرافي ، يمكن القول ان النصيب النسبي المرتفع لقطاعي الخدمات والصناعية في التدفقات يعني تراجع نصيب باقي القطاعات فقد بلغ نصيبهما ٦٣,٣% من جملة شركات الاستثمار الأجنبي كما بلغت حصتها في قيمة التدفق ٤٨,٨% . **جدول رقم (٣) :**

الوجهات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٦ بالمليون دولار امريكي

القطاع الرئيسي	عدد الشركات المؤسسة	التدفق في رأس المال المصدر	مساهمة الأجانب في التدفق في رأس المال المصدر		
			العرب	الأجانب	الإجمالي
الصناعية	٧٧٤١	٢٤٠٩٣,٥	٥٢٧١,٣٧	١٠٤٨٥,٤٨	١٥٧٥٦,٨٥

الخدمية	١٠٣٦٢	١٣١٣٩,٨١	١٦٩٠,٢٧	٦١٧٠,٧٩	٧٨٦١,٠٦
التمويلية	٦٧٤	١١٠٢٣,٣	٥٥٥٩,٩٢	٥٣٥٠,٥٥	١٠٩١٠,٤٧
الانشائية	٣٢٨٠	١٠٢٩٢,٣٥	٣٤٨٣,٠٦	٢٤٣٨,٨٥	٥٩٢١,٩١
السياحية	١٩٦٤	٩١٩٢,١٢	٢١٩٧,٣	٢١١٣,٥٩	٤٣١٠,٨٩
الزراعية	٢٦١٤	٤٦٩٦,٩٢	٣٠٤١,٥٣	٤٨٣,١١	٣٥٢٤,٦٤
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٨٢٦	٤٢٥٠,٢٤	٢٢٣٧,٩٨	٨٨١,٠٧	٣١١٩,٠٥
الإجمالي	٢٨٤٦١	٧٦٥٨٨,٢٤	٢٣٤٨١,٤٣	٢٧٩٢٣,٤٤	٥١٤٠٤,٨٧

المصدر :**احصائيات قطاع مركز المعلومات والتوثيق " ، مرجع سبق ذكره ، ص١**

تجدر الإشارة الي ان التركز القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في قطاع الصناعة والخدمات لا يمكن اعتباره عقبة تنموية كما في حالة التركز الجغرافي المشار الية شريطة ان تكون القطاعات الفرعية لهذين القطاعين والمستقلة لتلك الاستثمارات من النوعية مرتفعة القيمة المضافة المولدة محلياً([١٩])

المَبحث الثالث
تقييم فاعلية سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تقييم الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار فى مصر

تقييم قوانين الاستثمار فى مصر (من أول قانون الاستثمار٦٥ لسنة ١٩٧١ إلى قانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧)

اتخذت مصر موقفًا مناهضًا ومعاديًا للاستثمار الأجنبي المباشر في بدايتها، ولكن مع موجات التحرر فى العالم والاتجاه إلى الاقتصاد العالمي وانفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض، اختلفت نظرة مصر للاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت تسعى بكل الجهود لتهيئة مناخها الاستثمارى لجذبِه إلى اقتصادها والاستفادة مما يوفره من مزايا.

تقييم قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

يعَد هذا القانون أحدث وآخر قوانين الاستثمار المصدرة حاليًا، فقد تم إصداره بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٧ الموافق ٥ رمضان ١٤٣٨هـ، يتضمن هذا القانون ٩٤ مادة موزعة على ٥ أبواب، وتسري أحكامه على كلٍ من الاستثمار الداخلي والخارجى في مصر، أيًا كان حجمه.

[١٩]- مصر وصندوق النقد الدولي أسئلة أساسية عن مصر ، موقع صندوق النقد الدولي ، ١٦ نوفمبر ٢٠١٧ : http://www.imf.org/external/arabic/country/egy/egyptfaqa.htm.

وفيما يلي تقييم لمواد قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ كما يلي:

-إضافة مادة جديدة، مادة ١٥ خاصة بالمسؤلية الاجتماعية للمستثمر، سواء أكان محليًا أم أجنبيًا، وتشجيعه على المساهمة المجتمعية في الدول التى يعمل بها، من خلال الحوافز والامتيازات.

-تتضمن مواد هذا القانون القواعدَ الأساسية التى تتعلق بتنظيم الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر، أيًا كان حجمه.

-القانون وضع الأحكامَ العامة، والمصطلاحاتِ والتعريفات الواردة فيه، مثل الاستثمار، المستثمر، المشروع الاستثمارى، الحوافز الإضافية، الأموال، الجهات المختصة ...إلخ.

-من جانب امتلاك العقار اللازم لمباشرة الاستثمار، نجد أن المادة (٥٥ إلى ٦٧) مِن هذا القانون تعطي الحق للمستثمر الأجنبي والمحلي في تخصيص وتملّك الأراضي والعقارات.

-من جانب ارتكاب المستثمر للمخالفة، نجد أن المادة ٩٢ من هذا القانون، تتضمن الإجراءاتِ الواجب اتخاذها في حالة ارتكاب المستثمر الأجنبي مخالفةً لأحكام قانون الاستثمار.

-مِن جانب تحديد مجالات الاستثمار المسموح بها، فإن القانون يضع قائمة بالمجالات المسموح الاستثمار فيها.

المادة (١٩) من القانون الخاصة بمنح تراخيص الاستثمار، تلاحظ أن القانون تضمّن مختلف إجراءات التراخيص للاستثمار، وقد حَدّد المدة ٩٠ يومًا

-من جانب القطاعات المفتوحة للاستثمار، فإن أحكام القانوه تخص كاملَ القطاعات، بما فيها قطاعات البترول، وذلك في المادة ١١ من هذا القانون.

-القانون فى المادة ١٢ حدد أجلاً لتنفيذ وإنجاز الاستثمارات المصرح بها خلال ٣ سنوات من تاريخ العمل باللائحة التنفذية للقانون المذكور؛ حتى يتمتع بالحوافز والضمانات المنصوص عليها.

-يعتبَر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ في مصرَ أكثر تفصيلاً وتوضيحًا لموادِه.

تقييم الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي والمحلي في مصر بالقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ (تقييم درجة تشجيع من خلال الامتيازات الممنوحة له)[٢٠]

بالنسبة للحوافز المنوحة للمستثمر الأجنبي، فإنّ القانون يمنحه حوافزَ وامتيازاتٍ كثيرة .

[٢٠]-قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في مصررقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الجريدة الرسمية،العدد٢١ مكرر (ج) فى ٣١ مايو ٢٠١٧ ،الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ،(٢٠١٧) ،صا-٦٣

تُدخِل مصر المناطقَ الحرة فى نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية بالنسبة للحوافز والامتيازات، فقدْ حَدد القانون المادةَ (٩) إلى المادة (١٥) وتتراوح بين (حوافز عامة –حوافز خاصة –حوافز إضافية) لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.

تقييم الحماية والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في مصر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

تشمل الحمايةُ والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في مصر، ضمانَ عدم المصادرة، وحق تحويل الأموال، والحق فى تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار، وهي، كالآتي:

تلتزم مصر بحصول المستثمر الأجنبي على المعاملة العادلة والمتساوية مع المستثمر المحلي.

يعطي القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ضماناتٍ للمستثمر الأجنبي من المصادَرة والتأميم لأملاكِه العقارية والمنقولة، وعدم جواز تأميم أموال المستثمر الأجنبي .

بالنسبة لتسوية المنازعات، نجد القانون المصري يتيح تسوية المنازعات عن طريق التحكيم أمام مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي .

ثانيًا: تقييم الإطار المؤسسي للاستثمار في مصر (تقييم الجهات القائمة على شئون الاستثمار)

١-تقييم درجة الجِدية في التعامل مع المستثمرين الأجانب من خلال الإطار المؤسسي للاستثمار:

استكمالاً لِسنّ التشريعات التي تخص الاستثمارَ الأجنبي المباشر، وحتى المحلي، أنشأت أجهزة إدارية تختص بالتعامل مع المستثمرين الأجانب، وتعنَى بتطبيق قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

والجدول التالي يوضح الهيئاتِ الرئيسيةَ، والجهات القائمة المشرِفة على الاستثمار في مصر .

جدول رقم (٤)

الهيئات العامة المشرِفة على شئون الاستثمار في مصر

م	المادة	الجهات القائمة أو الهيئات المشرِفة على الاستثمار في مصر
١	قرار	وزارة الاستثمار المصرية (منشأة بالقرار الجمهوري رقم ٩٧-٢٨٤ لسنة ١٩٩٧)

م	المادة	الجهات القائمة أو الهيئات المشرِفة على الاستثمار في مصر
٢	مادة ٦٨	المجلس الأعلى للاستثمار
٣	مادة ٦٩-٨١	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
٤	مادة ٢١	مركز خدمات المستثمرين (تابع للهيئة)
٥	مادة ٢٢-٢٧	مكاتب الاعتماد (تابع للهيئة)
٦	مادة ٨٣-٨٤	لجنة التظلمات (تابع للهيئة)
٧	مادة ٨٥-٨٧	اللجنة الوزارية لفضّ منازعات الاستثمار (لجنة وزارية)
٨	مادة ٨٨-٨٩	اللجنة الوزارية لتسوية منازعات الاستثمار (لجنة وزارية)
٩	مادة ٩٠-٩٤	لجنة التحكيم والوساطة (المركز المصري لتحكيم والوساطة)
١٠	----	المركز القومي لتنمية وترويج الاستثمار (تابع للهيئة)
١١	----	الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية بشمال غرب خليج السويس (تابع للهيئة)
١٢	----	الهيئة العامة لسوق المال (تابع للهيئة)
١٣	----	الهيئة المصرية للرقابة على التامين (تابع للهيئة)
١٤	----	الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري (تابع للهيئة)
١٥	----	الشركات القابضة والتابعة لقطاع الأعمال العام (تابع للهيئة)

*المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد والاطلاع على قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

مِن خلال معطيات الجدول، والتفاصيل الموضحة فى فصل الإطار المؤسسي سابقًا، يتبين لنا وجود إطارٍ مؤسسي قوي للاستثمار في مصر، وقد تم إنشاء هذه الأجهزة المكلّفة بالاستثمار وفقًا لقوانين الاستثمار المطبّقة في مصر، حيث تنص المادة ٦٨ إلى المادة ٩٤ من القانون الجديد على إنشاء هيئات وأجهزة للإشراف الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، وذلك من حيث التنظيم، والتوجيه، والتطوير، وتقديم الخدمات، وتحديد مختلف المَهام والسلطات المخوّلة لها وصلاحياتها.

٢-تقييم التوجه لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الالتزام دوليًا بحمايته وتشجيعِه (تقييم الالتزام بالاتفاقيات الدولية لحماية الاستثمارات الدولية ولحماية الاستثمار الأجنبي)

إضافةً إلى القوانين والتشريعات التى تسنّها مصر، والمَعنية بتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهِه داخل اقتصادها، والإقرار ضمنيًا بحمايتِه وتشجيعه، فإنها أكدت على التزامها هذا من خلال إبرامها لاتفاقيات استثمار دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، تقتضي حماية الاستثمار والمستثمرين الأجانب وتشجيعَهم .

٣-تقييم مناخ الاستثمار في مصر وفقًا لمؤشرات الاستثمار الدولية

أ-تقييم مناخ الاستثمار وفقًا للمؤشرات العامة

سنعتمد هنا فى قياس التوازن الاقتصادي داخل مصر، من خلال مؤشر أداء وإمكانيات القطر فى جذب الاستثمار، وهو مؤشر يصدر من مؤشر الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ومؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الذى تصدره المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، ويرجع اختيارنا لهذه المؤشرات إلى كونها تقيس المكوناتِ الاقتصاديةَ للمناخ الاستثماري، وتحدد مدى جاذبيتِه من الناحية الاقتصادية

١-التقييم وفقًا لمؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقًا لهذا المؤشر المركّب للأداء والإمكانات، صُنّفت مصر في مجموعة الدول ذات الجذب المرتفع والإمكانات المرتفعة .

٢-التقييم وفقًا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

بالنسبة لمصر، صُنّفت وفق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الصادر في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة ٢٠١٦ في المجموعة الثانية، وهي مجموعة اقتصاديات المرحلة الانتقالية الأولى من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على الكفاءة والفاعلية .

٣-التقييم وفقًا لمؤشر سهولة أداء الأعمال

وقد صُنّفت مصر فى المرتبة ١٢٢ عالميًا، وقد استطاعت مصر أن تصنف من بين الدول الخمسين الأنجح فى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء، منذ سنة ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٧، بتنفيذ أكثر من ٥٠ إصلاحًا على مستوى بيئتِها التنظيمية.

٤-التقييم وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية

يشمل مؤشر التنافسية العالمية لسنة ٢٠١٨/٢٠١٧ عددَ ١٣٧ دولة، احتلت مصر المرتبة ١٠٠ عالميًا، وتحسن في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية .

ب-التقييم وفقًا لمؤشرات مدركات الفساد

وقد حصلت مصر على المرتبة ١٠٨ عالميًا، بمقدار ٣٤ نقطة، مثبِتةً بذلك الانتشار الواسع للفساد في جميع أجهزتها الحكومية.

ج- تحديد فاعلية سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

لتحديد فاعلية سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، ومعرفة السياسات الأنجح من بينها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول إلى الطريقة أو السياسة الأمثل لجذبِه، سوف نعتمد على عاملَي الحصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مخزونها أو الرصيد منه لفترةٍ محددة، حيث إن الاعتمادَ على تدفقات الاستثمار السنوية يعتبَر غير دقيق [٢١]، خاصةً وأن مصر فى السنوات الأخيرة عرَفت تدهورًا فى أوضاعها السياسية، مِما أثّر بالسلب على اقتصادها، وبالتالي لا نستطيع الحكمَ على سياسات الاستثمار بناءً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ، وسنعتمد ثانيًا على نتيجة التقييم بالمؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار فيها.

١-تقييم حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونتيجة مؤشرات قياس مناخ الاستثمار الدولية

جدول (٥)

ترتيب مصر وفقًا للمؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار خلال سنة ٢٠١٥

البند	السنة	القيمة (مليار دولار)			
حجم مخزون الاستثمار الأجنبي في مصر	٢٠١٦	١٠٢,٣			
المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار	السنة	الترتيب الإجمالي	الدرجة /الإجمالية	النسبة	التقدير
مؤشر أداء جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٠١٢	٥٧	١٠٠/٥٧	%٥٧	أداء منخفِض
مؤشر إمكانات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٠١٢	٨٨	١٠٠/٨٨	%٨٨	إمكانات مرتفِعة
مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	٢٠١٦	٦٥	١٠٠/٦٥	%٦٥	الكفاءة والفاعلية
مؤشر سهولة أداء الأعمال	٢٠١٧	١٩٠/١٢٢	١٠٠/٥٦,٦٤	%٥٦,٦	أداء الأعمال مقبول
مؤشر التنافسية العالمية	٢٠١٧	١٣٧/١٠٠	٧/٣,٩	%٥٥,٧	تنافسية مقبولة
المؤشر المركّب	٢٠١٢	١٤٠/٨٥	١٠٠/٦٠,٣	%٦٠,٣	مخاطر معتدِلة

[٢١]-**يستخدم الرصيد بدرجة اكثر من التدفق قياسا لاستثمار الاجنبى المباشر ،حيث انا لاوليعبر بصورةا فضل عن مستوى النشاط الاقتصادى الذى يتولدعن اعمال فروع نشاط الشركات متعددة الجنسيات: انظرفى ذلك:**

Edward M.Graham ,(13,july,2000)"warking together; foregin direct investment and trade " center for international private enter prise ,economic reform journal . issue no .3,p.2

للمخاطر					
مؤشر مدركات الفساد	٢٠١٦	١٧٦/١٠٨	١٠٠/٣٤	%٣٤	فساد عالٍ
مؤشر الحرية الاقتصادية	٢٠١٧	١٨٦/١٤٤	١٠٠/٥٢,٦	%٥٢,٦	حرية ضعيفة
مؤشر التنمية البشرية	٢٠١٦	١٨٨/١١١	١٠٠/٦٩,١	%٦٩,١	تنمية متوسطة
مؤشر تننافسية السياحة	٢٠١٧	١٣٦/٧٤	٧/٣,٦	%٥١,٤	تناافسية مقبولة
مؤشر الاستدامة البيئية	٢٠١٦	١٤٦/١١٥	١٠٠/٤٨,١	%٤٨,١	متوسطة
مؤشر جاهزية البِنية الرقمية	٢٠١٦	/٦٣	.٢٩	%٢٩	ضعيف

***المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادًا على المؤشرات الدولية**

تشير معطيات الجدول رقم (٧٩) الخاص بحجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وترتيب مصر وفقًا للمؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار إلى ما يلي:

***المخزون من الاستثمار الأجنبي في مصر:**

تشير بيانات مخزون الاستثمار الأجنبي المباشِر الوارد إلى مصر إلى تحسنٍ وتطور، حيث تطورت قيمة الحصة من المخزون من ٣٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ حتى بلغت ١٠٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١٦

***المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار بصفةٍ إجمالية في مصر:**

في جميع المؤشرات العامة، نلاحظ حصولَ مصر على تقدير مقبول، وهو ما يحتاج لبذل المزيد من الجهود لإزالة المعوقات أمام تهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. أمّا بالنسبة لمؤشرات المَخاطر القطرية، فجاءت مصر فى مستوى درجة المخاطر المرتفعة جدًا، وهو ما يعطي عدم الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي للاستثمار فى مصر، ويجب على مصر استخدام إمكاناتها المرتفعة في تحقيق أداء أفضل لتحقيق جاذبية كبيرة للاستثمارات الأجنبية، والعمل على زيادة تنافسيتها العالمية.

***مؤشرات قياس المكونات السياسية والقانونية لمناخ الاستثمار في مصر:**

نلاحظ أن الاستقرار السياسي والأمني في مصر كان متفوقًا ومرتفعًا قبل عام ٢٠١١، ولكن نتائج ثورة يناير ٢٠١١ أدت إلى تدهور الظروف الأمنية والسياسية داخل مصر، بشكلٍ كبير، إلى جانب انتشار الفساد في جميع الأجهزة الحكومية، مما يدل على عدم توفر الضمان فى مصر على مختلف المستويات الإدارية، السوقية، الأمنية ..إلخ. وفى السنوات الأخيرة عاد الاستقرار السياسي والأمني فى البلاد، وهو ما يشير إلى تحسن ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية، كمؤشر التنافسية العالمية، ومؤشرات بيئة أداء الأعمال، وإصدار قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

وعليه، وانطلاقًا من معطيات الجدول، والتى تبيّن أن حصة مصر من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، تبقَى رغم ضعفها مهمةً للاقتصاد المصري، وتقدير مصر المقبول فى جميع المؤشرات العامة الدولية، ودرجة المخاطر المرتفعة فى جميع مؤشرات قياس درجة المخاطر، لذلك **توصّلت الباحثة** إلى أن مؤشرات قياس مناخ الاستثمار الدولية تلمس الجانبَ العام من كل ظاهرةٍ تدرسها، ولا تتخصص فى مكونات الظاهرة نفسِها، فالمؤشرات التى اعتُمِد عليها فى قياس سياسات الاستثمار فى مصر، لم نجد أنها تقيس قوانين الاستثمار، فهي تدرس أكثر شيء استقرارية هذه القوانين، ولكن لا تتوغل فى قياس مدى مواءمتها لظروف ومتطلبات المستثمرين الأجانب، والعملية الاستثمارية بصفةٍ عامة، ولم تتعامل مع الحوافز الممنوحة بتدقيقٍ أكبر، فهي تعمم منحها بين المستثمرين المحليين والأجانب، ولا تفصل فيها حسب ظروف الاستثمار، ولا تعبّر عن واقع كفاءة ومواءمة قانون الاستثمار لمتطلبات المستثمرين الأجانب، بل على العكس تمامًا، حيث إنه من خلال دراستنا لقوانين الاستثمار فى مصر، وجدنا أن قانون الاستثمار الجديد حتى يكون ناجحًا يجب أن يوازن بين ما يمنح للمستثمرين من حوافزَ وامتيازاتٍ وضمانات وحماية، وما يفرضه من من ضرائبَ وتكاليف على الاستثمار. كما أن القانون الجيد يجب أن يتسم بالوضوح والتفصيل وعدم الغموض.

د-تقييم فاعلية سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

وفي إطار سعينا لتحديد فاعلية سياسات الاستثمار فى مصر، سنعتمد على فكرة أن هذه السياسات وحدها غير كافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك سيقوم الباحث بتحديد نقاط القوة لمعرفة إن كانت هذه النقاط تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم مستوى سياساتها الاستثمارية المتوسطة، ومنه سيحدد نقاط الضعف كذلك لمعرفة نقاط القصور فى السياسات الاستثمارية لتجنّبها والعمل على إزالتها، والمعوقات التى تقف حائلاً أمام جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسيتم ذلك من خلال الجدول التالي الذي أصدره الكوفاس؛ ليكون تحليلاً مبنيًا على معطياتٍ دقيقة عن وضع مصر .

جدول (٦)
نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المصري

مِن حيث	إمكانات الاقتصاد المصري
نقاط القوة	قطاع السياحة – قطاع البترول –قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – قطاع الزراعة –قطاع السياحة والفنادق – قطاع العقارات – قطاع المواد الكيميائية –قطاع الطاقة المتجددة – قطاع الخدمات المالية – الموارد البشرية جيدة – تحسن

	الاحتياطي الدولي لمصر – قناة السويس – دعم سياسي ومالي من دول الخليج والدول العربية – إطار مؤسسي وتشريعي وتنظيمي جيد للاستثمار في مصر – المدن الجديدة –إعادة هيكلة المنظومة البنكية في مصر –تطوير البِنية التحتية وتوفير الطاقة
نقاط الضعف	ارتفاع معدل التضخم – عجز الموازنة العامة للدولة – ارتفاع المديونية الخارجية – عجز ميزان المدفوعات المصري – زيادة السكان تلتهِم كل زيادة في الإنتاج – نسبة الفقر تعادل ٤٠% من السكان

Source ; http ;//www.coface.com /fr/etudes-economics-et-risque-pays,22/10/2017

تشير معطيات الجدول إلى أن الاقتصاد المصري بإمكانِه التحكم فى توازناته، إذا ما تم التحكم فى الأزمات المالية والسياسية الحالية، بالرغم من قِلة الموارد، فإمكانات الاقتصاد المصري من شأنها أن تقلص من نقاط ضعفِه، فهناك قطاعات رائدة فى مصر من شأنها أن توفر فرص عملٍ جديدة، وتغذّي احتياطي الصرف الأجنبي، كما أن ضمان الاستقرار السياسي يمكنه أن يعزز لمصر اعتمادَها على منظومتها البنكية والقطاع المالي فيها بما يحرك عجلة التنمية الاقتصادية، ويجذب رؤوس الأموال الأجنبية. ومِن الجدير بالذِّكر أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر من الممكن أن يجد مكانَه فى الاقتصاد المصري أكثر من المباشر، لذلك يمكن القول إن الاقتصاد المصري يعتبر فى وضعٍ أحسنَ إذا ما تم التحكم فى الأزمة السياسية والاقتصادية الحالية فى مصر.

وبعد معرفة الوضع الاقتصادي المصري، وما يملكه من إمكاناتٍ تعالج بها نقاط ضعفِه، يمكن للباحثة وضع صورةٍ أشمل لجميع مكونات المناخ الاستثماري فى مصر خلال الجدول التالي:

جدول (٧)
مكونات المناخ الاستثماري في مصر

مكونات مناخ الاستثمار فى مصر	التقديـــــــر
عدد السكان تعداد ٢٠١٦	٩٥,٧ مليون نسمة
الناتج المحلي الإجمالي	٣٣٠,٧ مليار دولار
المخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر	١٠٢,٣ مليار دولار
الاستقرار الاقتصادي	ضعيف ضمن وجود مديونية
الاستقرار السياسي	مستقر

الموارد الطبيعية	ضعيفة
الموارد البشرية	جيدة
قانون الاستثمار الجديد ٧٢ لسنة ٢٠١٧	محفز ويمنح مزايا عديدة، وتنوّع المناطق الخاصة بالاستثمار
البِنية التحتية	متوسطة وجارٍ تطويرها
الحكومة الإلكترونية	موجودة

*المصدر: مِن إعداد الباحثة

تشير معطيات الجدول الخاص بتقييم فاعلية سياسة الاستثمار فى جذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر، إلى أن مصر تمتلك بِنيةُ تحتية لا بأس بها، وجارٍ تطويرُها، واقتصادًا غير متوازن بفعل المديونية الخارجية، كما أن قانون الاستثمار الجديد ٧٢ لسنة ٢٠١٧ محفّز وفعّال، ويمنح المستثمرَ الأجنبي مزايا عديدة ومتنوعة، مما يساعد فى جذب عددٍ لا بأس به من المستثمرين الأجانب. كما أن القوة البشرية إذا ما تم إعادة هيكلتها وتدريبها بكفاءة، يمكن أن تؤدي إلى حدوث طفرةٍ إنتاجية فى مصر، مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدَفة.

وعليه، تتأكد نتيجة مفادها، أن سياسات الاستثمار لا تكفي وحدَها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما يتطلب الأمر توفيرَ جميع مقومات المناخ الاستثماري بما يوفر الضمانَ والاستقرار للمستثمر الأجنبي ليوطّن استثماراتِه. فبالرغم من احتياجِه إلى استقرارٍ اقتصادي وسياسي فى الدولة المَضيفة، وإلى ضمان استقرارية القوانين بصفةٍ عامة، وقوانين الاستثمار بصفةٍ خاصة، إلا أنه يحتاج إلى قدرٍ من الاطمئنان لوجود البِنية التحتية المتطورة التى تسهّل عليه عملَه، وتوفر التمويل الكافي لدى طلبِه له. وهنا تبرز أهمية وضرورة سعي الدول الراغبة فى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فى تهيئة مناخها الاستثماري ليتضمن جميعَ المقومات الأساسية التي تدخل فى تكوينه، والعمل على تطويره وتحسينِه.

المَبحث الرابع
معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستراتيجية المقترحة لتهيئة المناخ الاستثارى

اولا: معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تناولنا في الجزء السابق ما يؤكد حاجة الاقتصاد المصري الملحة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتناولنا الطاقة الفعلية والممكنة ، فان ذلك يقتضي تحديد اهم العقبات التي تواجه تضييق تلك الفجوة . ولإنجاز هذه المهمة ، نقسم تلك العوائق الي

مجموعتين نتناول في المجموعة الاولي عقبات السياسة الاقتصادية ونتصرف المجموعة الثانية الي عقبات التشريع والتنظيمات والمؤسسات القائمة .

١- عقبات السياسة الاقتصادية :

نقصد بالسياسات الاقتصادية المعيقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كل الإجراءات التي تتخذ في المجال المالي والنقدي وفي القطاعات الاقتصادية وفي سوق العمل وفي قطاع التجارة الخارجية ، وتقلل من جدوي الاستثمار في الاقتصاد المصري من وجهة نظر المستثمر الأجنبي ولان الأصل ان تكون تلك السياسات عامل محفز للاستثمار علي التدفق والتوطن فان تشخيص وضعها الحالي هو المقدمة المنطقية لتطويرها بما يلائم تحقيق هذا الهدف . وفي النقاط التالية نحاول ابراز اهم عقبات السياسات الاقتصادية في وضعها الراهن وخصوصا بعد اتفاقية التسهيل الممدد مع صندوق النقد الدولي .

يواجه الاقتصاد المصرى مجموعة من التحديات منها زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والذى بلغ ١١% من الناتج المحلى الإجمالى بواقع ١٧٠مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ١٣٤مليار جنية في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ وأيضاً التراجع الحاد في احتياطيات النقد الأجنبي في ذلك المركزى من ٣٦ مليار دولار في يناير ٢٠١١ إلى ١٣,٥ مليار ([٢٢]) .

ومن بين المشكلات التي يعانى منها الاقتصاد المصرى هو العجز الكبير والمتزايد في الميزان التجارى منبعه عدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية الواردات السلعية ([٢٣]) .

ففي خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة ٢٠١٢/٢٠١١ بلغت حصيلة الصادرات السلعية نحو ١,٢٠مليار دولار وارتفعت بمعدل ١,٦% . وبلغت الواردات ٦,٤٣ مليار دولار وارتفعت الواردات بمعدل ١,١٠% وأسفر ذلك عن تحقيق عجز في الميزان التجارى ليبلغ ٢,١١مليار دولار في مقابل عجز بلغ ٥,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة من الستة السابقة ٢٠١١/٢٠١٠ ([٢٤]) .

وتجدر الإشارة إلى انه قد بلغ الميل الحدى للتصدير خلال الفترة (١٩٨٩/٧٠) حوالى ٦% وهو معدل منخفض الى حد كبير ، وهو ما يعكس ضعف مستوى أداء

---

[٢٢] - د. ماجدة شلبى ، الاستثمار الأجنبى واثره على النمو الاقتصادى مجلة مصر المعاصرة – عدد ٥١٠ – مائة وأربعة أبريل ٢٠١٣ صـ١١٠ .

[٢٣] - عبد الكريم إبراهيم محمد ، دور البنوك التجارية في المساهمة في حل مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية في مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوي الثامن عشر بعنوان أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الأقتصادى في الفترة من ٢٤:٢٣ نوفمبر ٢٠١٣ ، ص ٤٦٤ .

[٢٤] - البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية العدد ١٨٤ يوليو سنة ٢٠١٢ ، ص ٣ .

قطاع الصادرات السلعية في مصر بصفة عامة ، كما أن معدل نمو الصادرات السلعية بلغ حوالى ٤,١٥% خلال الفترة (١٩٨٩/٧٠) ويعود جانباً هاماً من هذه الزيادة الى الارتفاع الذى طرأ على حصيلة صادرات البترول منذ عام ١٩٧٤ ، ([٢٥]) كما سجلت حصيلة الصادرات تراجعاً ملحوظاً خلال السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بلغ ٢,٢١٦ مليون دولار بنسبة ٦% لتصل الى ٤,٣ مليار دولار ممثلة ١,١٦% من اجمالى المتحصلات الجارية . وتمثل الانخفاض اساساً في الصادرات من الصناعات الكيماوية وصناعة الغزل والنسيج والسلع الزراعية ، بينما ارتفعت حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته والصناعات المعدنية في ذلك الوقت ([٢٦]) .

كما انخفضت صادرات القطاع الخاص خلال المالية ١٩٩٣/٩٢ بمقدار ٨,٢٤١ مليون دولار بنسبة ٣,٣٢% اقتصر على ٨,٥٠٠ مليون دولار ، لتتراجع بالتالى أهميتها النسبية الى اجمالى الصادرات الى ٧,١٤% مقابل ٤,٢٠% في السنة المالية ١٩٩٢/٩١ وقد هبطت صادرات القطاع الخاص من الملابس الجاهزة ، والخضر الطازجة والمجمدة ، والاسماك ووسائل النقل وقطع غيارها ومستحضرات التجميل ، والاثاثات الخشبية ، والسجاد والكليم ([٢٧]) .

واستمر الأداء المتواضع للصادرات السلعية غير البترولية حتى السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ حيث سجلت ارتفاع في حصيلة الصادرات بلغت ٦,٣٢١ مليون دولار بنسبة ٧% لتصل الى ٩,٤ مليار دولار ، مقابل ٦,٤ مليار خلال السنة المالية السابقة وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات البترولية بنسبة ٨,١٥ لتصل الى ٦,٢ مليار دولار .

أما الصادرات غير البترولية فقد ضلت عند نفس مستواها تقريباً اذ بلغت ٣,٢٣٥٢ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة ([٢٨]) .

والواقع ان قيمة اجمالى الصادرات لم ترتفع سوى ٨,١ مليار جنية الى ٩,١١ مليار جنية خلال السنوات (١٩٩٤/٩٣- ١٩٩٨/٩٧) ، ومع الآخذ في الاعتبار معدل التضخم فربما تتلاشى هذه الزيادة المتواضعة واذا كانت تجارب الدول تؤكد دور الصادرات في قيادة النمو الاقتصادى الا ان التجربة المصرية ما زالت بعيدة عن نماذج تنمية الصادرات التي تقود النمو .

ومن أهم الوقائع التي تؤيد ذلك أن الصادرات المصرية تركزت في يد القطاع العام حيث كان يقوم بتصدير ٧,٧٦% من أجمالى الصادرات في عام ٩٤/٩٣ ، وأخذ

---

[٢٥] - د. إيمان حسن على ، التطور المالى والميزان التجارى حالة الاقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصرة يناير ٢٠٠٩ ، العدد ٤٩٣ ، السنة المائة ، ص ٥٣٠

[٢٦]- البنك المركزى المصرى (١٩٩٣/١٩٩٢) التقرير السنوي ، ص ٩٣ .

[٢٧]- البنك المركزى المصرى ، (١٩٩٣/١٩٩٢) التقرير السنوي ، ص ٩٦ .

[٢٨]- البنك المركزى المصرى (١٩٩٣/١٩٩٢) التقرير السنوي ، ص ٥٣ .

في التراجع إلى أن وصل إلى ٨,٦٥% عام ٩٨/٩٧ كما تشير بيانات عام ٩٨/٩٧ إلى أن القطاع العام كان مسئولا بنسبة ٢٩% عن عجز الميزان التجارى ، على حين أن القطاع الخاص كان مسئول بنسبة ٦٠% والقطاع الاستثمارى والمناطق الحرة بنسبة ١١% فقط ([٢٩]) .

ولقد شهدت السنة المالية ٩٧/٩٦ زيادة قدرها ٦,٦١١ مليون دولار بنسبة ٣,٤% مقارنة بالسنة المالية السابقة ، وبذلك وصلت المدفوعات عن الواردات إلى ٧,١٤ مليار دولار كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات إلى نحو ٩,١٧ مليار دولار أمريكى خلال السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ وحققت بذلك زيادة بلغت ٨,٨٥٣ مليون دولار بنسبة ٥% عما كانت عليه في السنة السابقة ([٣٠]).

وإذا كانت السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ شهدت تصاعد حصيلة الصادرات السلعية بصورة ملحوظة بمعدل ٧,٤٣% لتصل إلى ٤,٦ مليار دولار مقابل ٤,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ١٩٩٩/٨٩ ، إلا أن ذلك يعود إلى تضاعف حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٣,٢ مليار دولار مقابل .١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة ، كما زادت الصادرات غير البترولية بنسبة ٤,١٩% لتصل إلى ١,٤ مليار دولار مقابل ٤,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ١٩٩٩/٩٨ ([٣١]) .

ومنذ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بدأت الصادرات المصرية تتحسن حيث زادت حصيلة الصادرات السلعية بمقدار ٦,٣ مليار دولار خلال هذه السنة المالية لتبلغ ٢٢ مليار دولار بما يمثل ٢,١٧% من الناتج المحلى الإجمالى وقد ساهم القطاع العام بنسبة ٢,٤٨% من تلك الحصيلة ، ويليه القطاع الخاص بنسبة ٥٠,٣٩% ثم القطاع الاستثمارى بنسبة ٣,١٢% ([٣٢]) .

كما تجدر الإشارة إلى أن الميل الحدى للاستيراد السلعى خلال الفترة (١٩٨٩/٧٠) قد بلغ حوالى ٣٧% وهو معدل مرتفع إذا ما تمت مقارنته بالميل الحدى للتصدير السلعى خلال الفترة ، والذى بلغ حوالى ٦% فقط ([٣٣]) .

وشهدت السنة المالية ٩٣/٩٢ تصاعد المدفوعات عن الواردات بمقدار ٧,٦٧٧ مليون دولار بنسبة ٧,٦% لتبلغ ٧,١٠ مليار دولار وهى تمثل ٣,٦٥% من اجمالي المدفوعات الجارية وبالنسبة لوسائل تمويل الواردات خلال السنة المالية ٩٣/٩٢ ،

---

[٢٩] - د. إيمان حسن على ، التطور المالى والميزان التجارى حالة الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ٥٣١

[٣٠]- البنك المركزى المصرى (١٩٩٧/١٩٩٦) التقرير السنوى ، ص ٥٩

[٣١]- البنك المركزى المصرى (٢٠٠٠/١٩٩٩) التقرير السنوي ، ص ٧١

[٣٢]- البنك المركزى المصرى (٢٠٠٧/٢٠٠٦) التقرير السنوي ،ص٧٢ .

[٣٣]- د. عادل محمد المهدى ، تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى في التسعينيات المؤتمر العلمى السنوي الخامس عشر للاقتصاديين المصرين بعنوان السياسات الاقتصادية لمصر في التسعينيات الجمعية الاقتصادية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع سنة ١٩٩٠، ص١٢ .

ويلاحظ انخفاض التمويل بالافتراض من الخارج (لتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والقروض طويلة الأجل) ، وتراجع حجم هذه الوسائل بمقدار ٨,٤١٢ مليون دولار بنسبة ٣٠% ليبلغ ٤,٩٦٤ مليون دولار ، بما يوازى ٩% من جملة الواردات وبالنسبة للواردات الممولة بمنح فقد بلغت ٩,٨٨٨ مليون دولار بنسبة ٣,٨% من اجمالي الواردات ([٣٤]) .

وهذا يترجم أن اجمالى الاعتماد على الخارج في تمويل الواردات قد أقتصر على ٩,١ مليار دولار بنسبة ٣,١٧% من الإجمالى ، مقابل مليار دولار بنسبة ٧,٢١% ([٣٥]).

ولقد شهدت الفترة من ١٩٩٧/٢٠٠٢ انخفاض معدلات النمو التي وصلت إلى ٣,٣% في المتوسط سنويا ، وقد تسبب ذلك في انخفاض الطلب المحلى ، وأضعف ربحية الشركات وقدرتها الوفاء بالتزاماتها وتزامن ذلك مع تراجع الطلب الخارجي على السلع والخدمات المصرية بسبب الركود النسبى في السوق العالمية وازدادت حدة أزمة الركود بسبب تعثر عملاء البنوك والارتفاع المتواصل في فاتورة الواردات ([٣٦]) .

كما شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تحايل المستوردين وتوصيف بعض السلع باعتبارها مستلزمات أنتاج حيث أنه بسبب سياسة تمويل الواردات في هذه المرحلة تعرضت البنوك إلى إلى نقص في النقد الأجنبي في أواخر عام ١٩٩٩ ، وسحبت البنوك من احتياطاتها من النقد الأجنبي الموجود بالخارج ، ويرى بعض الفقه ([٣٧]) إن سياسة تمويل الواردات تحتاج إلى أعادة نظر حيث ترتب عليها نوع من الفوضى داخل الأنشطة الإنتاجية ، ويستدعى ذلك إعطاء التسهيلات الانتمائية من النقد الأجنبي للسلع التي يعجز الإنتاج المحلى عن إنتاجها ، وإعطاء تسهيلات ائتمان أقل للسلع التي لها مثيل محلى ، وذلك لحماية الاقتصاد المصرى من الركود الإقتصادى .

وقد بلغت الاستثمارات المباشرة ألمانيا لمصر سنة ٢٠٠٩ حوالى ٢٦٠ مليون يورو وتعد مصر أكبر دولة تحظى بمساعدات إنمائية من ألمانيا حيث بلغ حجم هذه المساعدات منذ سنة ١٩٦٣ وحتى سنة ٢٠١٣ نحو ٥,٥ مليار يورو ، حيث بلغ حجم الاستثمار الألمانية نحو ٩٢٩,١ مليار جنيه حتى آخر يونيو ٢٠٠٨ تمثل استثمارات داخلية وفى المناطق الحرة . وهو ما يجعل ألمانيا تحتل المرتبة الثانية عشر بين أهم الدول المستثمرة في مصر ومن أهم القطاعات المستثمر فيها الكيماويات ، صناعة السيارات ، الحديد والصلب والاتصالات وتوجد في مصر عدة منشأت ألمانية لتعميق

---

[٣٤] - د. إيمان حسن على : تطور المالى والميزان التجارى حالة الإقتصاد المصرى ، بدون ناشر ٢٠٠٩ ، ص ٥٣٢ .

[٣٥] - البنك المركزى المصرى (١٩٩٢/ ١٩٩٣) التقرير السنوى ، ص ١٠٢ .

[٣٦] - د. صلاح زين الدين ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ .

[٣٧] - د. محمد عثمان مصطفى ، الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في مصر دراسة قياسية عن الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٧ مجلة مصر المعاصرة الجمعية الاقتصادية السياسى والإحصاء والتشريع العدد ٤٥٧ – ٤٥٨ سنة ٢٠٠٠ ، ص ٥٧ .

التعاون التجارى على رأسها غرفة الصناعة والتجارة المصرية الألمانية AlHK التي فتتحت في مصر منذ ٥٠ عاما لتعميق التعاون المصرى الألماني التجارى وكذلك الهيئة الألمانية للتعاون الدولى GIZ .

وتعتبر مصر بالنسبة لألمانيا ثالث شريك تجارى في المنطقة العربية رغم انخفاض حجم التبادل التجارى بين البلدين سنة ٢٠٠٩ حيث وصل إلى ٣,٥ مليار يورو ، في حين بلغت الصادرات المصرية إلى ألمانيا خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٠٨ نحو ٢٧,١ مليار يورو حيث تمثل الصادرات السلعية بدون منتجات بترولية نحو ٤٤٩ مليون يورو في حين بلغت الصادرات الألمانية إلى مصر ١٧٩,٢ مليار يورو خلال نفس الفترة ([٣٨]) .

كما بلغت الصادرات المصرية لألمانيا في عام ٢٠١٠ سلعا بمقدار ٩٤٦ مليون يورو وكانت في عام ٢٠١١ سلعا بمقدار ٧,١ مليار يورو أما الواردات المصرية من ألمانيا فبلغت ٣ مليار يورو سنة ٢٠١٠ وبلغت في عام ٢٠١١ بمقدار ٤,١ مليار يورو ، وعن نوعية الصادرات المصرية لألمانيا تشمل مواد أولية من بترول وسلع زراعية والسلع كثيفة العمالة مثل المنسوجات والسلع كثيفة رأس المال مثل منتجات الصلب .

وعن نوعية الواردات المصرية من ألمانيا فتشمل السلع كثيفة رأس المال مثل الآلات والسيارات وقطع الغيار والسلع كثيفة التكنولوجيا مثل الالكترونيات .

وفى إطار التعاون المالى والفنى بين مصر وألمانيا وقعت البلدان على أتفاق في ٢٠١٠/٧/١٦ حيث يتيح أتفاق التعاون المالى الجديد مبلغ ٧٩ مليون يورو لتمويل مشروعات برامج الإدارة المتكاملة لتطوير الرى وإعادة تأهيل خزان أسوان الجديد وبرامج التعليم الابتدائية كما يتيح أتفاق التعاون الفني الجديد مبلغ ٨,٢٣ مليون يورو لتمويل مشروعات مركز التميز الاقليمى للطاقة والمتجددة وكفاءة الطاقة ومشروعات اللجنة العليا المشتركة المصرية الألمانية للطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة الطاقة وحماية البيئة وبرنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية وبرنامج تطوير القطاع الخاص وبرنامج إصلاح المياه ومشروع إدارة مياه الشرب والصرف الصحى ومشروع دعم حقوق المرأة يتضمن الاتفاق مشروع لطاقة الرياح بمبلغ ٥,٨٧ مليون يورو أي نحو ٦١٥ مليون جنيه مصري كقرض مدعوم الفائدة يأتي ذلك في أطار حرص ألمانيا على التركيز على ثلاثة مجالات للتعاون الإنمائى مع مصر في المرحلة المقبلة وهى رفع كفاءة استخدام الطاقة وتنمية مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة ومياه الشرب والصرف الصحى والتعليم والتدريب المهنى وتقوم ألمانيا بتقديم مخصصات للتعاون المالى والفنى مع مصر لعام ٢٠١٣ تبلغ قيمتها نحو ٣٥٤ مليون يورو وهى القيمة التي تعد من أعلى المبالغ المخصصة للتعاون التنموى بين مصر

[٣٨]- د. صلاح زين الدين ، أثر العلاقات الدولية على الإنتشار في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ .

وألمانيا وتم الاتفاق على توجيه هذه المخصصات للأنشطة الهامة والتي في مقدمتها مجالات خدمات مياه الشرب والصرف الصحى والرى والكهرباء والطاقة وإدارة المخلفات الصلبة والتعليم والتدريب والتشغيل والتنمية المستدامه ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية الألمانية فقد قدمت ألمانيا لمصر خلال الخمسين عاما الماضية ما يعادل خمسة مليارات ونصف يورو ومنذ نهاية سنة ٢٠١١ قدمت برلين ١١٢ مليون يورو لدعم الطاقة المتجددة وتتحمل ألمانيا ٢٥% من دعم الاتحاد الأوربي للأقتصاد المصرى ، والذى يبلغ خمسة مليارات يورو أو ما يعادل ٧,٦ مليارات دولار ، ورغم أن الشركات الألمانية ترحب بالتحولات السياسية في مصر إلا أنه لا توجد إصلاحات اقتصادية موازية لها ذلك لأن ذلك السلطات البيروقراطية تتردد في اتخاذ قرارات بشأن تشجيع الاستثمار في ديسمبر ٢٠١٢ قررت ألمانيا بسبب تدهور الوضاع السياسية في مصر تعليق الإلغاء الجزئى لديون مصر لدى ألمانيا والذى يصل إلى ٢٥٠ مليون يورو ويبلغ اجمالى الديون المصرية لدى ألمانيا مليارين ونصف يورو وتشكل ألمانيا الشريك التجارى الثالث لمصر بعد الامارات العربية المتحدة والسعودية والشركات الألمانية الموجودة في مصر نجحت من خلال المبادرة القومية للتوظيف في مارس ٢٠١٣ في توفير ٧ ألاف فرصة عمل جديدة للمصريين في تلك الشركات وترفع كفاءة هؤلاء العاملين عن طريق برامج تدريب منفذة من قبل الغرفة التجارية الألمانية المصرية ([٣٩]) .

ولقد أدت الأحداث التي تلت ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو الى تعرض قطاع السياحة لخسائر كبيرة وتعتبر السياحة في مصر من أكثر القطاعات التي تعرضت لأزمة بسبب الانفلات الأمني وكثرة المظاهرات ، حيث أنه في شهر فبراير ٢٠١١ فقدت مصر ٨٥% من حركة السياحة الوافدة إليها وفى شهر مارس من نفس العام فقدت ٥٥% من أفواج السياحية إليها ([٤٠]) . وبسبب الانفلات الأمني بعد ثورة ٢٥ يناير سجل ميزان المدفوعات المصرى قيمة سالبة فقد أظهر عجز خلال الفترة يوليو ومارس ٢٠١١/٢٠١٠ بمعدل ١٨,٤ مليار دولار بما يمثل نحو ٤٣,٧% من إجمالي الصادرات والصادرات غير البترولية والتي تصل إلى ٧,٤% والتي تمثل حوالى ٦,٣% من إجمالي الصادرات ([٤١]) .

---

[٣٩] - د. صلاح زين الدين ، أثر العلاقات الدولية على الاستثمار في الدول النامية ، مجلة الفكر القانونى والاقتصادى ، السنة الرابعة ٢٠١٣ عدد خاص بالمؤتمر العلمى السابع بعنوان " الأفاق القانونية والاقتصادية للاستثمار في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير وفى ضوء الدستور الجديد في الفترة من ٢٨:٢٩ ابرايل ٢٠١٣ ، ص ٤٠٧ .

[٤٠] - بيانات البنك المركزى المأخوذة من نشرته الإحصائية الشهرية المختلفة

http://www.cbe.org.eg/cbe.htm

[٤١]- البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ٢٠١١/٢٠١٠ ، ص ١١٥ .

بعدما تفجرت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تم قفل أبواب البورصة المصرية مع تراجع المؤشر الرئيس سجلت خسارة بما يزيد عن ٣١ مليار دولار . وزادت مبيعات المستثمرين الأجانب خلال نفس العام لتصل إلى أكثر من أربعة مليارات جنيه ([٤٢]) .

كما سجلت البورصة المصرية خسارة وصلت إلى ما يزيد عن ٢٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٢ وفى الأسبوع الأول من شهر مارس لعام ٢٠١٣ خسرت البورصة المصرية أكثر من ٧ مليار جنيه بسبب سوء الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار في البلاد من مظاهرات واضطرابات وسوء الأوضاع الاقتصادية ومن ثم وقف تدفق الاستثمار الأجنبية .

وعلى الرغم مما سبق يمكن للمشروعات الصغيرة أن تساهم في التخفيف من هذا العجز في الميزان التجارى فتستطيع باستخدام أفضل الفنون الإنتاجية أن تسهم في التصدير مباشرة أو في إنتاج مكونات السلع التي توجه للتصدير .

ويجب في هذا المقام أن تشير إلى الشركة المصرية لضمان الصادرات والتي تأسست بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ كشركة مساهمة مصرية اعتبارية مستقلة ([٤٣]) .

والتي تعمل على تنفيذ نظام تأمين لضمان الصادرات من خلال مصدرى السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية بغرض توفير الضمانات الأئتمانية .

ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها في سبتمبر ١٩٩٣ ، حيث يبلغ رأس مالها المصرح به والمدفوع ٥٠ مليون جنيه مصري ، يمتلك البنك المصرى لتنمية الصادرات ٥٥% من أسهم الشركة أما المساهمون الأخرون فهم : بنك الاستثمار القومى ، وشركة مصر للتأمين ، وشركة الشرق للتأمين ، وشركة التأمين الأهلية المصرية ([٤٤]) .

ومن ناحية أخرى أنتهت الشركة من الحصول على موافقة المساهمين على زيادة رأس مال الشركة بمبلغ ١٥مليون جنيه ولقد قامت الشركة سنة ٢٠٠٠ بالتعاون مع الدول الممثلة في وزارة الاقتصاد والتجارة بتخفيض أقساط التأمين عن كاهل المصدرين ، حيث أصبح المصدر لا يدفع أكثر من ٧٥,٠ % من قيمة الشحنات المؤمن

---

[٤٢]- الموقع الإلكترونى على شبكة المعلومات الدولية :
Fill://11.hewdutails.aspx.htm

[٤٣]- د. عبير خالد كامل – الاستثمار الأجنبي وتأثيره على صادرات الدول # - رسالة دكتوراه – كليه حقوق المنصورة ، ص ٣٣٤ .

[٤٤]- د. يوسف مسعداوى ، نظم تأمين القروض على الصادرات في الوطن العربى : مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٠٩ العدد ٤٩٤ ، السنة المائة القاهرة ، ص ٦٤٣ .

عليها وذلك في الأسواق التي تتميز بقدر ملحوظ من المخاطر ، بعدما كان يصل هذا السعر الى حوالى ٥,١% من الشحنات ([٤٥]) .

ولقد أعلنت الشركة المصرية لضمان الصادرات خلال السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ عن تقديم خدمة جديدة لمصدرى السلع الوطنية ، وهى خصم الكمبيالات الأجلة والناتجة عن عمليات التصدير بدون الرجوع على المصدر وذلك بالاشتراك مع أحد بيوت الخصم العالمية ، مع قيام الشركة بإعطاء سعر خصم تميزى حوالى ٥٠% من سعر الخصم العالمى للمصدر عن تلك العمليات ([٤٦]) .

كما قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات نشاطها خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/٦/٣٠ بزيادة نشاطها من أجل الاستحواذ على عملاء جدد لنشاطها التأمينى والذى أسفر عن اصدار ١٥ وثيقة جديدة بقيمة إجمالية قدرها ٨,٦٣ مليون جنيه ، بالإضافة الى زيادات لوثائق قائمة بنحو ٧١مليون جنيه تغطى تصدير منتجات وطنية في قطاعات الصناعات الغذائية ، والمنسوجات ، والأسمدة والسياحة والمنتجات الزراعية كما وصل عدد الوثائق القائمة في ٢٠٠٥/٦/٣٠ نحو ٤٢ وثيقة بقيمة إجمالية قدرها ٢٩,٣٨ مليون دولار موزعة على سبعة قطاعات سلعية في حين بلغ إجمالي العمليات التي ما زالت تحت الدراسة لغاية نهاية سنة ٢٠٠٥ والتي تقدم بها عملاء الشركة لزيادة وثائق قائمة أو إصدار وثائق جديدة ٩,٤ مليون دولار أمريكي ومن جانب أخر شهدت سنة ٢٠٠٥ استكمال العناصر الأساسية لنشاط تحويل الفاتورة ، كى تتكامل الخدمات التي تقدمها الشركة لمصدرى السلع الوطنية ، حيث يحصل المصدر على خدمتى التأمين والتمويل ([٤٧]) .

٢- عقبات التشريع والتنظيمات والمؤسسات القائمة:

١- المعوقات الإدارية والبيروقراطية وتباطؤ إجراءات استخراج التراخيص التي يخضع لها المستثمر الأجنبي والتي تؤدى الى استنفاذ قدر كبير من جهده ووقته من أجل استكمال الإجراءات المتعددة والتي تخضع في الغالب لجهات إدارية متبادلة .
٢- ضعف شفافية المعلومات عن السوق المحلية ، ويعتبر توافر الشفافية أحد محددات قدرة الدولة على جنب الاستثمار الأجنبي .
٣- عدم مسايرة التشريعات للتغيرات المتعلقة بالمشاكل التجارية الحديثة (مثل الدعم والإغراق) فضلاً عن البطء في فض المنازعات التجارية .

---

[٤٥]- د. عبير خالد كامل – الاستثمار الأجنبي وتأثيره على صادرات الدول # - مرجع سابق ، ص ٣٣٥
[٤٦]- د. يوسف مسعداوى ، نظم تأمين القروض على الصادرات في الوطن العربى – مرجع سابق ، ص ٦٣٤
[٤٧]- د. يوسف مسعداوي ، نظم تأمين القروض علي الصادرات في الوطن العربي مجلة مصر العاصة عدد ٤٩٤ سنة مائة – ابريهم ٢٠٠٩ ص٦٤

٤- غياب المناخ الاستثمارى المناسب بمكوناته ومحدداته والمقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى والصحة الاقتصادية وإثبات القدرة على النمو والعناصر المؤثره على القدرة التنافسية للدولة بالمقارنة بالدول الأخرى .
٥- ضعف كفاءة أنشطة البحث العلمى وانخفاض مستوى مهارة العمالة المصرية حتى بالنسبة لمعدلات أجورها المنخفضة ([٤٨]) .

ثانياً : الاستراتيجية المقترحة لتهيئة المناخ الاستثمارى:

١- العمل على تشجيع الصادرات المصرية عن طريق زيادة دعم الصادرات .
٢- العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل توزيع الاستثمار الأجنبي بين القطاعات الاقتصادية حيث يصعب التمييز بين البيانات الرسمية بين قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ في إطار الخصخصة ، وإعادة استثمار الفوائض ، والاستثمارات الجديدة .
٣- تطوير الإطار المؤسسى والتشريعى وتفعيل مفاهيم الحكومة لكفالة الحقوق السياسية وتطبيق الديمقراطية ومحاربة الفساد وحماية التعاقدات وحقوق الملكية وفرض سيادة القانون.
٤- فتح باب الاستثمار الخاص والأجنبى في البنية الأساسية لأول مرة (وفقاً لنظام BOT) في مجالات توليد الكهرباء وإنشاء الطرق السريعة ، لا سيما وأن دراسة البنك الدولى عن الاستثمار الأجنبي في مصر قد أوضحت بالسماح بالاستثمار في مشروعات البنية الأساسية حيث قدرت نسبة الربح الصافى في المتوسط في تلك المشروعات بنحو ١٥% ، فضلاً عن آثارها الإيجابية في تخفيف الإنفاق الحكومى في هذه المجالات .
٥- الاتجاه لحل المشاكل والمعوقات الإدارية والبيروقراطية مع التركيز على سرعة إصدار التشريعات التي يطالب بها المستثمرين لتوفير المناخ الملائم والمستقر للاستثمار بإنشاء مكاتب لحماية حقوق المستثمرين في المحافظات .
٦- تشجيع الاندماج في الأقتصاد العالمى وذلك من خلال إجراء المزيد من الإصلاحات في هيكل التعريفة الجمركية وتفعيل التكامل الاقتصادى الاقليمى .
٧- يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول في الاهتمام بترويج الاستثمار ، سواء بالتعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في هذا المجال مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولي او بإنشاء مكاتب خارجية الترويج للاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية ، ويتطلب ذلك ضرورة خلق قاعدة بيانات فعلية وشاملة عن فرص الاستثمار في مصر .

[٤٨] - د. ماجدة شلبي : الاستثمار الأجنبي المباشر واثرة علي النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري عدد ٥١ سنة مائة وأربعة – ابريل ٢٠١٣ ص١١٣

٨- وضع استراتيجية لتطوير وتنمية المهارات البشرية ، حيث ان انخفاض تكاليف العمالية ليس محدد هام للاستثمار الأجنبي المباشر اذا لك تكن هذه العمالة مدرية وتنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطورا تكنولوجيا ([٤٩]) .

٩- الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج الي العديد من الحوافز بضمان حد ادني من الإنتاج كما يجب سن القوانين اللازمة التي تشجع المستثمر علي استثمار أمواله في مصر دون تردد حيث ان أي مستثمر يحتاج الي ضمانات مقررة بنص القانون مثل عدم التحفظ علي أموال المستثمر الا بناء علي حكم قضائي .

١٠- كما يجب إزالة اية قيود علي دخول وخروج السلعة او مستلزمات الإنتاج مثل القيود الجمركية وهو ما يقلل من النفقات الاجمالية للمنتج . وحيث ان الفطرة الانسانية تأبي التقييد وتميل الي الحرية كذلك فان المستثمر الأجنبي يميل دائما نحو التوجه الي الاقتصاديات المفتوحة . والابتعاد عن الاقتصاديات المغلقة ، لان المستثمر يهدف في المقام الأول الي تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح .

وأخيرا يمكن القول ان الثورات الأخيرة في مصر كانت ذات تأثير مزدوج علي الاستثمارات الأجنبية فلها تأثير علي املدي الزمني القصير وتأثير إيجابي علي المدي الزمني الطويل فالتأثير السلبي سوف يتمثل في توقف تدفق الاستثمارات ينشد الاستقرار والأمان والثقة اما التأثير الايجابي فيتمثل في عودة تدفقها مرة اخري وذلك بعد استتباب المن وعودة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك باعتبار مصر ذات موقع متميز يجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة ف مجال السياحة فالأمر هنا سوف يختلف عن السابق فمع توافر هذا الاستقرار واستجلاء الفساد ووضع التسهيلات التي ينشدها رجال الاعمال والمستثمرين العرب والأجانب سوف تكون هذه الاستثمارات استثمارات دائمة وليست عابرة كما السابق وسوف يستفيد الطرفين المستثمرين الأجانب والشعب المصري والاقتصاد الوطني .

[٤٩]- د. محمد إبراهيم أبو شادي – العادات المصرية والسياسات المتعلقة بتطويرها ط١ بدون ناشر ٢٠٠٤

الخاتمة

تناولنا موضوع الاستثمار الأجنبي وأثره على الصادرات وذلك عن خلال ثلاثة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته لدولة المضيفة ، ثم تناولنا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر حيث أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تنافس على الحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق نتيجة لإسهام تلك الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم تناولنا في المبحث الثالث تقيم فاعلية سياسات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر ،وفى المبحث الرابع تناولنا معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستراتيجية المقترحة لتهيئة المناخ الاستثارى.

النتائج:

١- قامت مصر بإصدار العديد من قوانين وتشريعات الاستثمار، وأدخلت عليها العديدَ من التعديلات والتطويرات، وذلك بغرض خلق مناخ استثماري ملائم يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية.

٢- غياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة للنظام الاستثماري المصري، في ظل تعدد التشريعات المتفرقة، وعلى فتراتٍ متقاربة، مما يفقِد الثقة لدى جمهور المستثمرين في مناخ الاستثمار المصري.

٣-صانعو السياسة المصرية، وضعوا قوانين الاستثمار المصرية افتراضًا منهم أن الإعفاءاتِ الضريبية وحدها هي التي تستطيع جذب المزيد من الاستثمارات، دون إعطاء أهميةٍ كبيرة لبعض العوامل والمحددات الأخرى المهيأة لمناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات.

٤- قصور السياسات المصرية في توجيه الاستثمارات تجاه المناطق النائية، سواء من حيث استغلال الموارد المحلية أم المساهمة في إحداث التنمية. وأن حجم الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، لا يتناسب مع كثرة الإعفاءات الضريبية الممنوحة في التشريعات الضريبية وتشريعات الاستثمار.

٥- يعد التدخل التشريعي المستمر من الظواهر السلبية، التي تؤثر على كفاءة النظام الضريبي المصري، والذي يعتري كافة التشريعات الضريبية، تارةً بالإلغاء وأخرى باستحداث نصوص جديدة، أو من خلال تعديل النصوص القائمة، بالإضافة إلى التعجل في إصدار التشريعات، وعدم الإعداد الجيد والمحكَم لها، وعدم الاستعانة بالمتخصصين والخبراء، مما يسِمُها بالغموض واللبْس والتعقيد والإهدار لقاعدة اليقين.

٦- رغم ما قد يشوب الاستثماراتِ الأجنبية المباشرة من بعض العيوب والسلبيات، إلا أنها تعتبر من أهم الأدوات الرئيسة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، بما تحققه هذه الاستثمارات من مزايا عديدة، تتمثل في نقل التكنولوجيا الحديثة، ودعم القدرات الفنية والإدارية، وإسهامها في تراكم رأس المال، باعتبارها عنصرًا مكملاً للمدخرات المحلية، وبديلاً عن الاقتراض الخارجي، فضلاً عن قيام هذه الاستثمارات بإنشاء صناعات جديدة، تساهم في توفير فرص العمل، وكذا مساهمتها في تحقيق التوازن في الميزان التجاري وتقليص عجز ميزان المدفوعات.

التوصيات :

١- تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصويب مسارها لتصب فى معالجة المشكلات الاقتصادية، من خلال تشجيع الاستثمارات الاجنبية الباحثة عن الكفاءة، والاستثمارات الأجنبية فى تأسيس شركاتٍ جديدة، والاستثمارات الأجنبية المشتركة مع المنتِجين المحليين .

٢- العمل على إنشاء قاعدة معلومات دقيقة في مصر، خاصة بالسوق المحلية، والمواد الخام، وطرق التصنيع، والأسعار، وبيانات الإنتاج، والاستيراد، والتصدير – عن طريق إيجاد نوع من التنسيق والتكامل والتعاون بين القطاعات الاقتصادية المصرية المستخدمة – بحيث تكون متاحةً دون عناء أمام المستثمر الأجنبي، والإعلان عن توجهات الحكومة وسياستها بشكلٍ واضح جنبًا إلي جنب، مع حصر التشريعات المعوقة للاستثمار، وتعديل التشريعات اللازمة، وسرعة حسم المنازعات الاستثمارية.

٣- القضاء على البيروقراطية والروتين اللذيْن يصاحبان إقامة المشاريع، والذيْن يؤديان في بعض الأحيان إلى إفشال المشاريع التي يضيق أصحابها ذرعًا بالإجراءات والطلبات غير الضرورية، والتي تؤدي إلى ضياع الوقت والجهد، فكل إدارة تكون مستقلة بطلباتها وتعقيداتها للمستثمر، سواء أكان محليًا أم أجنبيًا.

٤- الاهتمام بخدمات رعاية المستثمرين اللاحقة – في سياق تشجيع الاستثمار - والتي تتمثل في الحفاظ على المستثمر الأجنبي في مشروعه، أو مساندته في عملية التوسع. ويمكن أن تتراوح خدمات رعاية المستثمرين ما بين مساعدة المستثمر الأجنبي بالنسبة للإجراءات الإدارية مثل الحصول على تصاريح وتراخيص البناء إلى خدمات أكثر تقدمًا مثل تحديد الموردين المحليين.

المراجع

١- جمال محمد الزناتى (تنظيم وإدارة الاستثمار) عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية – مؤسسة شباب الجامعة ٢٠١٦ .

٢- جون هدسون ومارك هرندر – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار المريخ ١٩٨٧

٣- د. إبراهيم متولى حسن – دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادى – دار الفكر الجامعى ٢٠١١

٤- د. أشرف السيد مساعد قبال – الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تحليلية لأهم ملامحه وانجازاته في الاقتصاد العالمى – دار الفكر الجامعى ٢٠١٣ .

٥- د. أميرة حسب الله – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية الدولية – رسالة دكتوراه كلية تجارة عين شمس ٢٠٠٥ .
٦- د. شريف عبد الواحد عبد البديع – دور السياسة العربية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة خاصة للحالة المصرية – رسالة دكتوراه – كليه الحقوق أسيوط ٢٠١٧ .
٧- د . شقيري نوري موسي/صالح طاهر الزرقان/ وسيم محمد الحداد/ مهند فايز الدويكات ،ادارة الاستثمار ، ط١ – دار المسيرة للنشر ٢٠١٢ .
٨- د. صلاح الدين – أثر العلاقات الدولية على الاستثمار في الدول النامية .
٩- د. فريد أحمد قبلان – الاستثمار الأجنبي في الدول العربية الواقع والتحديات – دار النهضة العربية ٢٠٠٨ .
١٠- د. ماجدة شلبى – الاستثمار أجنبى وأثره على النمو الأقتصادى – دراسة تطبيقية على الأقتصاد المصرى – مجلة مصر المعاصرة ، اعداد ٥١٠ مائة وأربعة أبريل ٢٠١٣ .
١١- د. محمد عثمان مصطفى – الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في مصر – مجلة مصر المعاصرة عدد ٤٥٧ – ٤٥٨ لسنة ٢٠٠٠ .
١٢- د. نزيه عبد المقصود مبروك – محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية – دار الفكر الجامعى ٢٠١٤ .
١٣- د. يحيى جويدة – المناخ الاستثمار بين المخاطر والتحديات – مؤسسة شباب الجامعة ٢٠١٦.
١٤- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ .
١٥- عبد الكريم إبراهيم محمد – دور البنوك التجارية في المساهمة في حل مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر – بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثامن عشر أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الأقتصادى في الفترة من ٢٣:٢٤ نوفمبر ٢٠١٣
١٦- مؤتمر الهيئة العامة للاستعلامات .
١٧- موقع صندوق النقد الدوله
١٨- موقع البنك المركزى

المراجع باللغة الأجنبية

1-Angel schindel ,Adolfo Atchabahian,general report,L,F,A, source and residences,New configuration of their source and

residence ,New configuration of their principles,Buenos Aires congress,2005.

2-Frederickw.Daily.standupto the I,R,S,9th9th Edition. Bereley, California, Nolo,2007